الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

أصول النظرية التوليدية في التراث النحوي القديم من خلال كتاب " لمع الأدلة" لابن الأنبا ري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية

تخصص: علوم اللسان

إعداد الطالبة:

حدو حياة

إشراف الدكتور:

صالح حوحو

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
جميلة قرين	أستاذة	رئيسا
صالح حوحو	دكتور	مشرفا ومقررا
وهيبة عجيري	أستاذة	مناقشا

السنة الجامعية:

1437-1438هـ

2016-2017 م

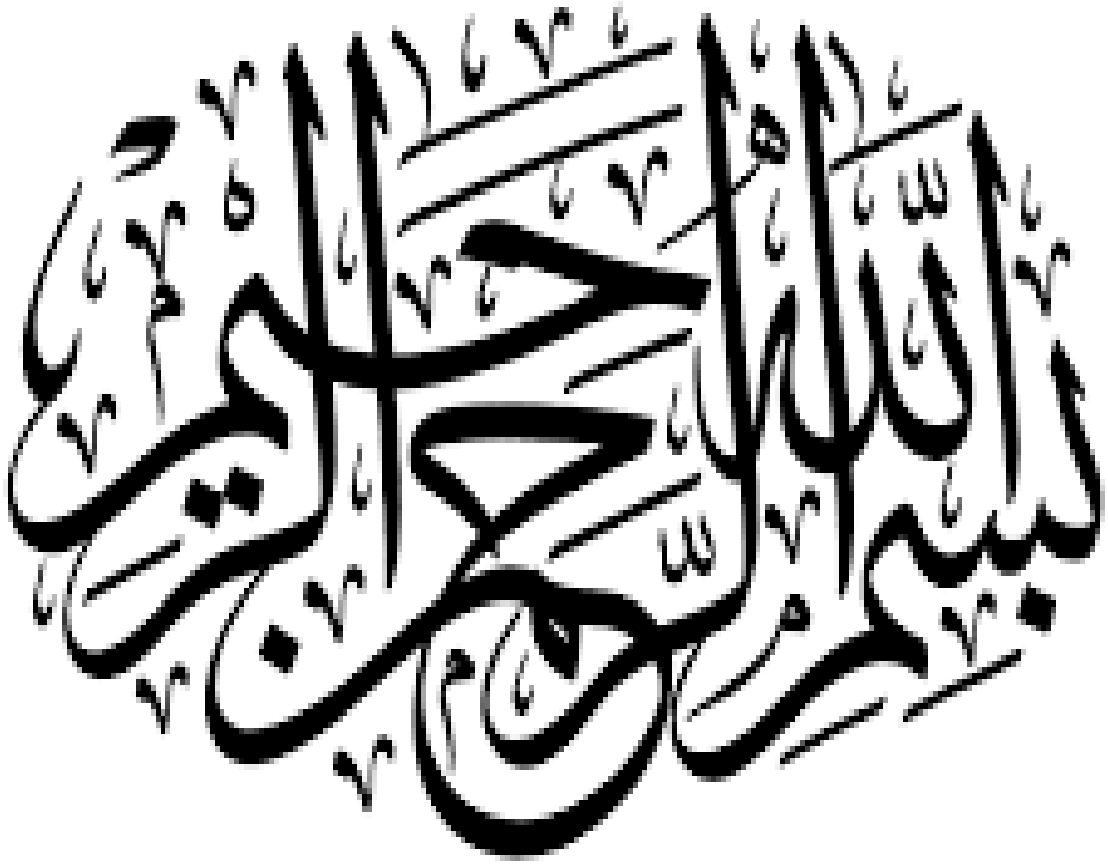
بسم الله الرحمن الرحيم

إنا فتحنا لك فتحا مبينا

الشكـــر والعرفـــان

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه وتسديد خطاي ، فهو المتفضّل الأوّل يسابغ الكرم ، والمعطي دائما لجزيل النّعم.

ثمّ أتقدّم بالشكر والعرفان والتقدير لراعي هذه الثّمرة ، والمشرف عليها حتّى أينعت الأستاذ الفاضل الدكتور صالح حوحو ، الذي أخذ بكل ما لديه ووجّهني طيلة مسار هذا البحث.

وتقدير خاص وشكر خالص أرفعه لكل من أعانني ولم يبخل عليا بالنصح والإعانة ، وكل عمال المكتبة بالكلية وبالجامعات الاخرى على مجهوداتهم التي لا ترجح الكفّة ، فلولا مساعداتهم لما كتب لهذا البحث رؤية النور.

مقـــدمة

من المؤكّد أنّ اللّغة العربية تُشكِّلُ ظاهرةً ضروريّةً و أساسيّةً في حياةِ الأفراد والمجتمعات،بل ومن غير المقبول تصوّر مجتمع ما من دون لغة تحقق له جانب التواصل ، ومن ثم فإنّ اللّغة لا يمكن أن تحقّق وجودها إلاّ من خلال ما تحمله من دلالات مفعمة بالحيوية والتّطوّر،حتّى تتأقلم ضمن مستوياتها اللّغويّة. و حين نقرّ بأهمية ومكانة اللغة و المعنى فمردّ ذلك إلى علاقته الخفيّة والظّاهرة بالمجتمع بخاصة، والتواصل بعامة. وانطلاقاً من هذا التّصوّر الأوّلي ، لابدّ من الإشارة إلى المعنى كونه ضرورة حتمية وحقيقة مؤكدة في الدرس اللّغوي ، ومنه فقد اهتم علماء العربية قديما بمفرداتها و معانيها وتوسّعوا في بحثها و دراستها ، وبخاصّة في ما يتعلّق بالدلالة وسبل الكشف عنها من خلال السّياقات اللّغوية والسياقات غير اللّغويّة.

والمتتبّع للدراسات اللّغوية وتاريخها منذ نشأتها سيلاحظ أنّ كلّ دراسة تابعة لعصر ما كان لها هدف معيّن ، فالدراسات القديمة كانت في معظمها لغرض ديني محض ، والدراسات الغربية الحديثة هي الأخرى لها غاية محددّة ، حيث أكد الباحثون أن الهدف من اللّسانيات هو معرفة الألسنيّة من حيث هي ظاهرة صوتيّة وتركيبية ودلاليّة للوصول إلى قوانين كلّية للّغة وشرح خصائصها العلميّة و الكلاميّة وتفسير العوائق العضويّة والنّفسيّة والاجتماعية المعرقلة لأدائها وبناء نظرية لسانيّة لها صفة العموم ، و قد بدأت مع دو سوسير و من قبله ، وانتهت مع نعوم تشومسكي الذي راح ينظر للّغة على أنّها ظاهرة اجتماعية. وفي خضمّ هذه التّطوّرات بدأت تتشكّل ملامح لسانيّة عربية حديثة ، وذلك بعد عودة العديد من الدارسين العرب من الجامعات الغربية ، ممّا أدّى إلى ظهور اتجاهات لغويّة في ثقافتنا العربية كالتاريخية والوصفية ، وفي الخمسينيات من القرن الماضي وتحديداً سنة 1957 ظهر الاتجاه التوليدي على يد العالم

الأمريكي نعوم تشومسكي واعتُبِرَ هذا الاتجاه حينها حركة جذريّة جاءت لتصحيح مسار الدراسة اللّغويّة ككل حيث مثّلت إطاراً منهجياً للعديد من الدارسين العرب الذين حاولوا اسقاط العديد من المفاهيم التي جاء بها الدارسون الغربيون.

وقد كنت كثيراً ما أسمع عن النّحوي ابن الأنباري وعن أفكاره الجادة و التي تتقاطع مع الكثير من الدراسات الحديثة شكلا و مضمونا حسب ما أشار إليه بعض الباحثين المعاصرين ، الأمر الذي حدا بي إلى دراسة هذه القضية ، و على هذا الأساس وقع اختياري على ما جاء به ابن الأنباري كونه واحدا من الذين برعوا في التنظير اللغوي قديما و مقارنته مع ما جاء به تشومسكي في نظريته التوليدية محاولةً ايجاد نقاط التطابق بينهما من خلال طرح الإشكالية الآتية:

ما طبيعة الأفكار والقواعد التي جاء بها ابن الأنباري ؟ وهل هذه القواعد والأصول تتطابق مع ما جاء به تشومسكي حديثاً في نظريته التوليديّة ؟

وبعد اختمار هذا التساؤل في ذهني تولّدت لديّ فكرة قبول هذا البحث الموسوم بـ:أصول النظريّة التوليدية في التراث النحوي القديم من خلال كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري.

وقد جاءت محاولة البحث وفق منهج مناسب وصفي تحليلي فكانت الدراسة مضمّنة في مقدمة و فصلين وخاتمة.

أمّا الفصل الأوّل فقد عنونته بـ :تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات ، افتتحته بتمهيد ذكرت فيه التغيير الجذري في اتجاه اللّسانيات الوصفيّة ثمّ تحدّثت عن حياة تشومسكي بحكم أنّه مؤسّس هذه النظريّة ، والتعريف بالنّظريّة التوليديّة ، وما أقرّه تشومسكي من مبادئ لها .

ولقد عنونت الفصل الثاني بـ: أصول النظرية التوليدية عند ابن الانباري من خلال كتابه *لمع الأدلة* بدأته بتمهيد ذكرت فيه لمحة عن علم أصول النحو وأبرز الكتب التي ألفت فيه وكان

أبرزها الكتاب المدروس(لمع الأدلة) وما يمثله بالنسبة للدّرس اللّساني العربي القديم ، ثم تحدّثت عن المنهج أو الوجهة التوليدية في هذا الكتاب بالتفصيل.

أمّا الخاتمة فقد ضمّنتها أهم الملاحظات والنتائج التي توصّل إليها البحث.ولا يخفى أنّه كان هناك بعض الكتب المتفرقة هي السّراج الذي اهتديت به في مسيرة هذا البحث أذكر أوَلها المدونة المدروسة "لمع الأدلة" لابن الأنباري وكتاب الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية لميشال زكريا ، والمدارس اللّسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة لمحمّد الصّغير بناني ، وأصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري لمحمد سالم صالح ...إلخ. ولقد اقتضت الدراسة التسلّح بإجراءات المنهج الوصفي وبحثي لا يختلف عن أيّ بحث علمي تعترضه صعاب ؛ ومن المعيقات التي اصطدمت بها أثناء عملية البحث هي نقص في المراجع التي تضم في دفتيها معلومات عن هذا الموضوع ، ومن المعلوم أنّ هذا الاتجاه أو المجال مازال لم يحظ بالاهتمام اللائق من طرف الدارسين.

ولا أنسى في الأخير أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المحترم الذي شرفني بإشرافه على هذا البحث بعد شكر المولى سبحانه و تعالى : الدكتور صالح حوحو فجزاه الله عنا خير الجزاء.

الفصـــل الأول:

تحديـــــــد المفـــــاهيم في ضوء شبكة العلاقـــات

المبحث الاول:تشومسكي

المبحث الثاني: النظرية التوليدية

المبحث الثالث: أصول النظرية التوليدية

المبحث الأول : تشومسكي

إنّ التّغيير الجذري في اتجاه "اللّسانيات الوصفيّة" قد حدث في عام 1957 م عندما أصدر تشومسكي مؤلفه الشهير (البنى التركيبية) Syntactic Sturtures ، معلنًا بذلك عن ظهور منهج جديد لدراسة اللّغة ،أطلق عليه اسم القواعد التوليدية التحويلية Tive Grammar) (Transformational Genera ، وقد أحدث هذا التيار العقلاني ثورة في عالم اللّسانيات.[1]

المطلب الأول : حياته[2]:

"ولد نوام تشومسكي مؤسس النّظرية التّوليديّة والتّحويليّة في مدينة فيلدلفيا في ولاية بنسيلفانيا في الولايات المتّحدة الأمريكية في السابع من شهر كانون الأول سنة 1928.

التحق بجامعة بنسيلفانيا حيث تابع دروسه في مجالات الألسنية و الرياضيات والفلسفة ،وحيث تتبّع دروس أستاذه الألسني زليغ هاريز*. حاز على الدكتوراه من هذه الجامعة بالرغم من أنّه قام في الواقع بمعظم أبحاثه الأساسيّة عقب انتسابه إلى عضوية Society of Fellows ((جمعية الرّفاق)) في جامعة هارفرد في الفترة ما بين 1951 _1955" .التقى الألسني موريس هال* سنة 1951 وهو آنذاك طالباً متخرجاً في جامعة هارفرد.ساعده هذا الأخير،كما ساعده أيضا

(1)- أحمد مؤمن ، اللسانيات النشأة و التطور ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر، ط2 ، 2005 ، ص202.

(2)- ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1406هـ/1986م ، ص 9 ، 10.

*زليغ هاريز :ألسني أمريكي يدرّس الألسنية في جامعة بنسلفانيا منذ 1942،يهتم باللغات السامية واللغات الأمريكوهندية ويدرسها ضمن إطار المنهجية البنائية الحديثة.

*موريس هال:ألسني من أصل روسي ، درس في الولايات المتحدة ، يدرّس منذ 1951 في معهد ماستشيوست التكنولوجي.

الألسني رومان جاكبسون*، على الحصول على مركز باحث في المختبر الإلكتروني في معهد ماسستيوست التكنولوجي حيث درّس اللّغة الفرنسيّة واللّغة الألمانية إلى الطلاّب الذين يتخصّصون في مجال العلوم عُيِّنَ سنة 1955 أستاذاً في معهد ماسشيوست التكنولوجي M ,I ,T.،ولا يزال يشغل المنصب حتى يومنا هذا.

المطلب الثاني: كتبه[1]:

"يحتلّ تشومسكي مكانة فريدة في الدّراسات اللّغوية المعاصرة ،ولقد أثرت مؤلفاته المكتبة اللّسانية ، وأفادت اللّسانيين في مجالات عدّة ، ولعلّ أحداً من علماء اللّغة المعاصرين لم يحظ بتلك المكانة من قبل تاريخ هذا العلم.ومنه فقد جسّد اللساني تشومسكي فكره أو بالأحرى أفكاره وأبحاثه اللّغوية في مقالات وكتب نشرها في أزمنة متقاربة" ،وهي على الآتي:

أ_البنى التركيبية أو التراكيب النحوية [2] Les Srustures Syntaxiques:

نشره عام 1957 وقد فتح به عهداً جديداً في تاريخ الفكر اللغوي ، ويشير فيه إلى بعض ملامح النّظرية الجديدة التي جاء بها ، وفيه تخطّى تشومسكي اللّسانيات البلومفيدية التي كانت آنذاك إلاّ أنّه لم يُشِر إلى المنهج الذي وضعه في هذا الكتاب إلى المستوى الدلالي.

* رومان جاكبسون :ألسني روسي،درس في الولايات المتحدة يدرّس منذ 1942.يهتم باللغات السامية واللغات الامريكوهندية ويدرسها ضمن إطار المنهجية البنائية الحديثة.

(1)- جون ليونز ،نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق الدكتور حلمي خليل،كلية الآداب ،جامعة الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية طبع نشر وتوزيع ، الاسكندرية ، مصر،2011 م ، ص 29 .

(2)- نعمان بوقره،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، د ط ،2006 ، ص 47 ،نقلا عن مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية للغة العربية،دمشق،ط 1،1987 م ، ص52 .

ب_البنى المنطقيّة للنّظرية اللّسانية Les Structure Logique de La Théorie Linguistique:نشر هذا الكتاب سنة 1975 وهو في حقيقة الأمر كان قد ألّف عام 1955 ولكن دار النشر رفضت نشره بحجة أنّه تناول قضايا لا تلقى اهتمام الأخصائيين في مجال اللّسانيات.ويحاول تشومسكي في هذا المؤلّف تحديد معرفة المتكلّم بقواعد لغته الضّمنيّة وليسعى إلى وضع أساليب تقييم القواعد وتفسيرها بحيث تتوافق القواعد الموضوعية مع هذه الأساليب التي تحتوي عليها الألسنيّة العامّة.(1)

ج-النّظرية التركيبيّة Laspect de la Structure Syntaxiqu :

صدر عام 1965 يحتوي على أهم أراء النّظرية التّوليدية التّحويلية وفيه يميّز تشومسكي بين الكفاية اللّغوية والأداء الكلاسيكية ، وقد استعمل فيه لأول مرّة مصطلحي:البنية السّطحية والبنية العميقة ، ويسمّي نظريته هذه بالنّظرية النّموذجية وفيه يفصّل بوضوح شكل القواعد التّوليديّة والتّحويلية وتداخل المستويات الألسنيّة.(2)

د-اللّسانيات الديكارتية(3) La Linguistique Cartésinne:صدر عام 1966 تناول فيه تشومسكي الفرضيات المتعلّقة بمميزات الفكر بالمخطّطات الذّهنية الأساسيّة التي يفرضها العقل على عمليّة تحليل المعاني ،على عملية اكتساب اللّغة من خلال المعطيات المتوفّرة للتحليل.ويتبيّن من خلال هذا الكتاب تقارب نظريّة تشومسكي مع آراء ديكارت وهميولدت ويشير إلى الأبعاد العقلانية التي تشير إليها فلسفاه وتقوم عليها نظريّته ذلك أنّ اللّسانيات

(1)- جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 29 .

(2)- ميشال زكريا ،الألسنية التوليدية و التحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)، ص 12

(3)- نعمان بوقره، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 148.

والفلسفة وعلم النفس عند تشومسكي ليست مستقلة عن بعضها البعض. ويعتقد تشومسكي أنه بوسع اللسانيات أن تساهم مساهمة فعالة في دراسة العقل البشري،وأنه حتى في وقتنا الحاضر نجدها تقدَم البرهان لصالح موقف معيَن من المواقف القائمة على الجدول الطويل بين العقلانيينLes RationalistesوالتجريبيينLes empiristes.

هـ-الأنماط الصوتية في اللغة الإنجليزية[1] Les Types Phonologique de la lengue anaglise: صدر عام 1968 ووضعه تشومسكي بالاشتراك مع اللساني« موريس هال » ويتناول هذا الكتاب:

*الفرضيّات اللّسانية التي تنطلق منها دراسة الأصوات اللّغوية.

*النّظريّة الفونولوجيّة التّوليديّة التّحويليّة وفونولوجيا الإنجليزية.

كما يتعمَق في هذا الكتاب في بنى الفونمات الإنجليزية ويقدم القواعد الفونولوجية المناسبة وتنظيم السَمات الفونولوجية الكلَية.

و-اللغة والفكرLa Longue Et La pensée[2]:صدر عام 1968،ويضم ثلاثة محاضرات وكان قد ألقاها تشومسكي في جامعة بركلي سنة 1967.

المحاضرة 01 : الماضي ويتضمّن المساهمات السّابقة في البحث اللّساني الحالي.

المحاضرة 02 : الحاضر ، ويتضمَّن البحث اللّساني.

المحاضرة 03 :المستقبل،ويتضمّن الاتجاهات التي يمكن أن تتخذ مجال دراسة الفكر.

(1)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية) ، ص20

(2)- نعمان بوقره ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، ص 149 .

وركّز تشومسكي في هذا الكتاب على إبراز فلسفته ، فأكبر ما يميّز فكره هو تأكيده ما يدعى بالعالميات الشّكلية ، وهي المبادئ العامّة التي تحدّد شكل القواعد طريق عملها نحو اللّغات المختلفة.

ز-مسائل المعرفة والحرّية:صدر عام 1971 ،ويحتوي بدوره على محاضرتين كان ألقاهما تشومسكي في معهد الثالوث الأقدس(جامعة كمبردج) حيث يحلل فيه تشومسكي القضايا الفكرية المرتبطة ببعض المسائل التي أثارتها كتابات الفيلسوف الإنجليزي«راسل » .ففي المحاضرة الأولى يناقش أفكار راسل في مجال قضايا اللغة ، وفي المحاضرة الثانية يناقش أراء راسل في ما يتعلَق بالحرّية والطبيعة البشريّة والقضايا السياسيّة و الاجتماعية.[1]

ح-دراسات الدلالة في القواعد Etudes Sémande la grammaire Générative:صدر في 1972 ،وفيه يعدّل تشومسكي من بعض المسائل النّظرية النّموذجيّة كما وردت في كتاب ملامح النظرية التركيبية كما يحتوي الكتاب على الانتقادات التي يوجّهها تشومسكي إلى النظرية التي دُعِيت بالدلالة التوليدية ويقترح تسمية النظرية الألسنية بعد إدخال التعديلات التي وضعها بالنظرية النموذجية الموسعة.[2]

وإضافة إلى هذه الكتب ،فقد نشر تشومسكي أيضاً مقالات عدّة وكذا المراجعات التي تناولت كتباً متفرقة بالمراجعة وإعادة القراءة نذكر منها:

(1)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)، ص21 ،نقلا عن:
Naom Chomsky.problems of knowledege and freedon newyour basic book,1971, p44.

(2)- ميشال زكريا ، المصدر نفسه،ص 22 نقلا عن:
Naom chomsky.studies on semanties in generative grammar the haye: mouton 1972.p46.

*البنى المنطقية في اللغة في مجلة التوثيق الأمريكي عام 1956.

*اللّغات المحدودة الحالات بالاشتراك مع جورج ميلر في مجلة الإعلام والمراقبة عام 1958.

*بعض الخصائص الشّكليّة للقواعد في مجلة المراقبة ، أيضا عام 1969.[1]

المطلب الثالث : توجيهاته:

اتّخذ تشومسكي توجيهات عديدة ، فهو لم يقعد ولم يكل في جهة محدّدة ، وبعيداً عن مجال اللّسانيات والبحث العلمي ،فقد عرف تشومسكي بآرائه السياسيّة ، وهذه الآراء بدورها أكسبته شهرة واسعة تضاف إلى شهرته اللّغوية ،ويرجع اهتمام تشومسكي بالسياسة إلى كونه ولد يهودياً وسط مجتمع مسيحي ، فتكوّنت آراؤه السياسيّة جاءت من نقده اللاذع للسياسة الأمريكية الخارجية ، وبخاصة إبّان التّورّط الأمريكي في الفيتنام.[2]

ثم تطوّر نشاطه السّياسي حتّى أصبح أبرز المعاصرين لسياسة أمريكا هذه كما أن مجموعة مقالاته التي نشرها في كتاب القوّة الأمريكية و الماندرين الجدد تعتبر إحدى أقوى الأدانات في الفيتنام التي ظهرت حتّى الآن،وتأثّر تشومسكي بمجموعة من العلماء لا سيما من عاصروه منهم وأكثر هؤلاء تأثيراً فيه« زليغ هاريس » .هذا الأخير الذي يعدّ السّباق إلى وصول النظرية التوليدية التحويلية التي جاء بها تشومسكي،كما شغل منصب أستاذ اللسانيات العصرية واللسانيات العامة، واللافت للانتباه أنّ النّظرية التوليدية التحويلية قد طغى استخدامها في ميادين شتّى ، ولم تعد حكراً على الجامعات أو في ميدان تعليمية اللّغات ، بل تعدّى ذلك حتى إلى الفنون ، ومنه برنشتاين عالم

(1)- نعمان بوقره ،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، ص 150 ،151.

(2)- ينظر: جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 1.

الموسيقى يتوصّل إلى فكرة تشومسكي عن القواعد الكلية بمعنى أنماط القواعد المتنقلة وراثيًا عبر الأجيال ،والتي تمارس عملها بأكثر المستويات عمقاً في جميع المجالات.[1]

المطلب الرابع: جهوده العلميّة:

من المعروف عن اللّساني نعوم تشومسكي الأمريكي أنّ أعماله تميّزت بالتقدير في الدوائر الأكاديمية،حيث مُنِحَ درجة الدكتوراه الفخريّة من جامعة شيكاجو ، كما دُعِيَ لإلقاء المحاضرات في عدد من البلدان ، ففي عام 1967 ألقى تشومسكي محاضرات بيكمان في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وفي عام 1969 ألقى محاضرات جان لوك في جامعة أكسفورد و محاضرات ذكرى شيرمان في جامعة لندن[2].

وحقّق أوّل شهرة في ميدان اللّسانيات حيث تعلّم قسطاً من مبادئ اللّسانيات التاريخية من والده الذي كان عالماً بالعبريّة ، حيث قدّم جزء من بحثه الأوّل في اللّغة العبريّة الحديثة عند نيله الماجستير ، حيث أنّه اشتهر في هذه الآونة أو الوقت الحالي بالأحرى ببنائه لنظام النحو التّوليدي الذي تطوّر من خلال اهتمامه بالمنطق الحديث وأسّس الرياضيات تطبيقاً على وصف اللّغات الطبّيعيّة .[3]

وعند التقاء تشومسكي باللّساني موريس هال ساعده على الحصول على مركز بحث بالمختبر الصوتي الإلكتروني في معهد مساشيوسيت التكنولوجي ويدرّس الألمانية والفرنسية إلى الطلبة الذين

(1)- نعمان بوقره،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،ص 145،146،نقلا عن :محمد هيكل ، برنشتان ولغة الموسيقى بين نظرية الأصل المشترك وعلم النحو التحويلي،عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،مجلد 27،عدد 01 ،1998 ، ص 145 .

(2)- جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية،ترجمة محمد زياد بركة،النادي الأدبي ، الرياض ، 1978 ، ص 87 .

(3)- جون ليونز ، المرجع نفسه ، ص 87 .

يتخصّصون في مجال العلوم.وعام آخر 1955 عُيِّنَ تشومسكي أستاذاً بنفس المعهد إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى أنّه عضو في عدّة جمعيات علميّة لغويّة وغير لغويّة.ويذكر أنّه اطّلع على متن الأجروميّة ويقول في حوار مع الدكتور مازن الوعر:(قبل أن أبدأ بدراسة اللّسانيات العامّة ، كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلّقة باللّسانيات السّامية ، ومازلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدّة سنوات خلت ، وكنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري).[1]

المبحث الثاني:النظرية التوليديّة:

من المعروف أنّ الاتجاه التوليدي أو النظرية التوليدية مدرسة قد أسّست من طرف تشومسكي وأخذ يتطوّر محدثاً انقلاباً جذرياً في الدراسات التركيبية بل في الدراسات اللّسانية كلّها وزعزع عدّه أفكار كانت تبدو وكأنّها مسلّمات لا يمكن التّراجع عنها ، وذلك بوضع قواعد عقلية لإنشاء الجمل مخالفاً في ذلك المدرسة التوزيعيّة التي سبقته ، والتي كان منهجها شكليّاً يتوخّى الوصف السّطحي للأشكال اللّغوية.

المطلب الأوّل : تعريفها:

نظرية النّحو التوليدية ظهرت بظهور كتاب البنى النحوّية 1957،وهي نظرية تهتم بشكل الصورة التعبيريّة ومعناها،ويقصر النّحو التوليدي نفسه على عناصر معيّنة من هذه الصّورة فاعتمد وجهة نظر علم النّفس الفردي التي تهتم بوجود المعنى والصّيغة التي تحدّدها« ملكة اللّغة » وهي ما يفهم

(1)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)، ص 9.نقلا عن:مازن الوعر،لقاء مع نوام تشومسكي ، مجلة اللسانيات ، جامعة الجزائر ، عدد 06، 1982 ، ص 72.

على أنّها أداة اكتساب اللّغة وطبيعة هذه الملكة هي مادة بحث النظريّة العامّة للبينة اللّغوية التي تهدف إلى اكتساب إطار المبادئ والعناصر المشتركة بين ما يمكن تحققه من اللّغات الإنسانيّة[1]. ومنه فقد جاء تشومسكي بالنّحو التوليدي غير محاكياً للنحو التقليدي المدرسي في المفهوم والأهداف ، بل النّحو عنده مجموعة القواعد الكامنة في ذهن المتكلّم...وعلى هذا فالنّحو التوليدي هو:« نظام من القواعد التي تقدّر وصفاً تركيبيّاً للجمل بطريقة واضحة ، وأكثر تحديداً ، وهذا هو المراد بالنّحو التوليدي ، وكلّ متكلّم لغة ،يكون قد استعملها واستبطن نحواً توليديّاً » [2]

وعُرِفَ أيضاً النّحو التوليدي بأنّه نظرية لسانية وضعها تشومسكي ومعه علماء اللّسانيات في المعهد التكنولوجيا بمساشيوسيت (الولايات المتحدة) فيما بين 1960 و 1965 بانتقاد النموذج التوزيعي والنموذج البنيوي في مقوماتها الوضعيّة المباشرة باعتبار أنْ يُفسّر عدداً كبيراً من المعطيات اللّسانية مثل الالتباس والأجزاء غير المتّصلة ببعضها البعض.[3]

ومنه يتّضح جليّاً أنّ النّظريّة التوليديّة جاءت قصد القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل انطلاقاً من العدد المحصور من القواعد في كلّ لغة و فهمها .

(1)- مجيد عبد الحليم الماشطة ، اللغة العربية واللسانيات المعاصرة ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1434 هـ /2013 م،ص243، 244.

(2)- شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1، 2004 م،ص40،41.

(3)- محمد الصغير بناني ، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة،دار الحكمة ، الجزائر ، د ط ، 2001 م ، ص 76.

المطلب الثّاني : سبب نشأتها

يعود سبب تأسيس النّظرية التوليديّة أو ما يسمّى بالنّحو التوليدي لتكون قادرة على تفسير ظاهرة الإبداع لدى المتكلّم وقدرته على إنشاء جمل لم يسبق أنْ وُجدت أو فُهِمت على ذلك لوجه الجديد. وقد أبدى افتراضات عن طبيعة الكلام وعن كيفية حدوثه و إنشائه.و بما أنّ الكلام خاصيّة من خصائص الإنسان يقوم على بنيات كونيّة متأصّلة في ذات الإنسان كعلاقة المسند إليه بالمسند.وهي العلاقة التي تمكّن الطفل من اكتساب النّماذج الخاصّة للّغة من اللّغات . و المحيط اللّساني هو الذي يحرّك هذه البنيات التي تكمن وراء الإجراء الكلامي.[1]

وجاءت أيضاً لتسدّ الفراغ وترجع الأمور إلى مجاريها ، فإنْ كانت البنوية قد اعتمدت أوّل قبل كلّ شيء على تحليل الكلام دون أنْ تلتفت إلى كيفيّة الأحداث. فاللّغة ليست ظواهر لفظيّة في آن واحد ، فإنْ كان دي سوسير قد وضع تقابله المشهور بين اللّسان والكلام فإنّ تشومسكي فرّق بين الملكة والتّأدية.[2]

المطلب الثالث : موضوعها:

تتكوّن النظرية التوليدية من قواعد تحدّد سلسة الكلمات أو الأصوات المتتالية التي يمكن قبولها أو رفضها. و هذا النّحو يتمثّل في مجموع المحصول اللّساني الذي تراكم في ذهن المتكلّم بالمعنى يعني الكفاءة Compétence اللّسانية والاستعمال الخاص عند التخاطب والذي يرجع إلى القدرة Preformence الكلامية والنّحو يتألّف من ثلاثة أجزاء أو مقومات:

(1)- محمّد الصغير بناني ، المرجع السابق ، ص 76،77.

(2)- خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة للنشر ، حيدرة ، الجزائر ،ط 2 ، 2006 م ، ص 104.

– مقوّم تركيبي ويعني نظام القواعد التي تحدّد الجملة المسموح بها في تلك اللّغة.

– و مقوّم دلالي ويتألّف من نظام القواعد التي بها يتم تفسير الجمل المولّدة من التراكيب النّحويّة.

–ومقوّم صوتي وحرفي يعني نظام القواعد التي تنشأ كلاماً مقطعاً من الأصوات في جمل مُولّدة من التركيب النّحوي.(1)

المطلب الرابع : معالمها:

ممّا لا شكّ فيه أنّ المذاهب والأصول التي استمدّت منها النّظريّة التوليديّة التحويليّة متعدّدة ومختلفة ، نذكر منها:

1)–أوّل هذه المذاهب هو الاتجاه العقلي عند الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت ، ويتّضح هذا في منهجه الذي أقامه على أسس عقلية حين رفض الوصف المحض للّغة ، وحين ربط بين اللّغة والعقل وظهر هذا التأثّر جليّاً في كتابه(علم اللّغة الديكارتي).(2)

2)–ويرى تشومسكي أنّ الإنسان قد وُهِبَ ملكة لغوية،وأنّ الطّفل يولد مزوّداً بهذه القدرة التي تمكّنه من تعلّم اللّغة واكتسابها ، ومزوّدة بقدرة دقيقة من الأصول النّحوية الكلّية التي تمكّنه من التّعرّف على ما يسمعه من كلام يتردّد من حوله. وهذه الأصول اللّغوية الكلّية هي جزء ممّانسمّيه العقل.(3)

(1)– محمد الصغير بناني ، المرجع السابق ، ص 77.

(2)– عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، د ط، 1979 م، ص 119.

(3)– ابراهيم محمد ابراهيم محمد عثمان ، من المدارس الألسنية المدرسة التوليدية التحويلية،جامعة عمر المختار،ص 7، نقلا عن:

See Chomsky ,langue and mind .p125and see Chomsky,Aspects of theory of syntax,p47,59.

وقد تثبت النّظرية التوليديّة التحويلية الآراء العقلية من منطلقات لغوية علمية ، كما تعتبر اللّغة نتاجاً عقليّاً خاص بالجنس البشري دون غيره ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقل الإنساني.[1]

ويُبيّن تشومسكي أنّه لا ينبغي الخلط بين القدرة التي يمتلكها الإنسان في استخدام اللغة والحركات الطبيعيّة التي تؤدَّى وفقاً للانفعالات أو الغرائز بصورة آلية كما عند الحيوان ، فالحيوان لا يستطيع استخدام الكلام في التعبير عن دلالات أو أفكار مثل الإنسان،وهذه الخاصّية هي ما تميّز الإنسان الذي هو حرٌّ في تفكيره ، وهذه التفرقة بين الإنسان والحيوان على أساس أنّ اللّغة هي الفرق الجوهري بينهما،هي من الأفكار التي نادى بها ديكارت من قبل.

وفكرة ربط اللّغة بالعقل بدت أكثر وضوحاً عند المفكّر الألماني همبولدت Humboldt الذي يرى أنّ اللّغة شكلين شكلاً خارجيّاً(آليّاً)، وشكلا داخليّاً(عضويّاً) والشّكل الأخير هو الأهم،لأنّه الأساس في كلّ شيء ،أو هو البنية العميقة لما يحدث بعد ذلك على السّطح ، ولا ينبغي أنْ ننظر إلى اللّغة باعتبارها نظاماً عضويّاً التي تكوّن البنية العميقة. وقد دعا تشومسكي إلى الصعود إلى أفكار همبولدت فقال:« ينبغي الرّجوع إلى التّصوّر الهمبولدي للّغة، الذي يعدّ الكفاءة اللّغوية نظاماً من التّطوّر التوليدي » .[2]

كما تأثّر تشومسكي بالنّحو العبري والعربي وقد صرّح باستفادته منهما فقال:إنّ دراستي المبكّرة كانت متعلّقة بدراسة النّحو العبري والعربي في القرون الوسطى،وقد درست هذا النّحو على يديه

(1)_ابراهيم محمد ابراهيم محمد عثمان، المرجع السابق ، نقلا عن : ميشال زكريا،مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية ، ص143، 144.

(2)- ابراهيم محمد ابراهيم محمد عثمان ، المرجع نفسه ، ص 7، نقلا عن:

Chomsky , aspects of the theory of syntax ,p14 .

وباعتباري طالباً في الجامعة فقد درست النّحو العربي الحديث،كما درست النّحو العربي في القرون الوسطى كذلك... فقد كتبت حول هذه القضية في مقدمة كتابي البنية المنطقية للنّظريّة اللّغوية (the logical structure of lunigustic theory) ، (وناقشت في هذه المقدمة كيف أنّ بعضاً من دراستي المبكّرة في صغري لنحو القرون الوسطى كان قد قادني إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللّغوية التي دخلت بعد ذلك في نظرية الصوتيات التوليدية ،ونظرية النّحو التوليديّة،فكانت هذه الأفكار في الواقع هي المثل المعتبرة التي احتذيتها في الأربعينيات وأوّل بحث كتبته الأفكار،وكذلك في أواخر الأربعينيات).[1]

المطلب الخامس: مراحلها:

تميّزت النّظرية التوليديّة بمراحل كغيرها من النظريات حتى تستقيم تمام الإستقام ؛ومنه فهذه النّظرية مرّت بثلاث مراحل،وهي كالآتي:

- المرحلة الأولى :[2]مرحلة البنى التركيبية 1957:

ويؤرّخ لظهور النّظرية التوليديّة التحويلية بظهور كتاب *البنى التركيبية * الذي أصدره تشومسكي في 1957 ، ويعتبر هو الدستور الأوّل للنظريّة استطاع من خلاله تحديد الإطار النّظري لهذا الجدول في مسار البحث اللّساني .وأصبح الهدف عند تشومسكي هو اكتشاف البنى التركيبية،إذ أضحت الجملة هي المدار الرّئيس للنّظريّة التوليديّة التحويليّة وركنا من بنائها النظري.وإنّ معظم

(1)- ابراهيم محمد ابراهيم محمد عثمان ، من المدارس الألسنية المدرسة التوليدية التحويلية ، ص 8، نقلا عن: حول بعض القضايا الجدلية ، ص 79،80.

(2)- ميشال زكريا ،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص 28،29.

الآراء التي طرحت في هذه المرحلة من قبل تشومسكي كانت مماثلة لآراء هاريس اللّسانية. وأوّل فكرة طرحها تشومسكي في هذا الكتاب هي قضيّة استقلالية نظام القواعد فنظام القواعد عنده هو المسؤول عن تحديد الجمل و اللاجمل بمعنى أنّ توالي الفونيمات قد يكون جملاً صحيحة وقد لا يكون جملاً صحيحة. وقد طرح سؤالاً حول الأساس الذي نعتمد عليه في الفصل بين المتواليات القواعديّة وغير القواعديّة ثم أجاب بأنّه لا يمكن تشخيص القواعديّة بكلّ ماله معنى ، فالجملة قد تكون قواعدية ولا معنى لها.

ولهذا يعتقد تشومسكي أنّه لا مناص من القول أنّ نظام القواعد مستقلّ عن المعنى وصاغ تشومسكي نظريته وفقاً لثلاث أنواع من القواعد:[1]

أ-القواعد التوليدية:سعى تشومسكي للوصول إلى قواعد شاملة تنظّم تركيب الجملة في جميع اللّغات ، والقواعد التوليديّة عبارة عن جهاز يحتوي على أبجديّة رموز هي بمثابة معجمه فمستخدم اللّغة يستطيع أن يفهم جملاً وتعبيرات لم يسبق له أنْ سمِعَها،وأبسط المناهج التي عرضها تشومسكي لهذه القواعد النّحويّة المحدودة،وهو يقوم على مبدأ أنّ الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات ...تبدأ من اليسار إلى اليمين ، بمعنى عند الانتهاء من اختيار العنصر الأوّل فإنّ كلّ اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة ، وبناء على ذلك يجري التركيب النّحوي للجملة،ونمثّل لهذا بالجملة التالية:[2]

هذا الرّجل اشترى بعض الخبز

(1)- جون ليونز ،نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 103 .

(2)- ينظر:نعمان بوقره ،محاضرات في اللسانيات المعاصرة ، ص 158 .

فلو اخترنا كلمة(هؤلاء)بدل(هذا) كان يجب اتباع هذه الكلمة بصيغة الجمع(الرّجال)،وكذلك نتبع(الرّجال)،ب(اشتروا) وهكذا دواليك،فعمليّة بناء الجملة وتوليدها يعتمد على مبدأ الاختيار.

ومن خلال المثال السابق نستطيع أن نتصوّر النّحو كما لو كان جهازاً يتحرّك من خلال عمليات اختياريّة لكنّ هذا النموذج من القواعد عاجز عن توليد نوع معيّن من الجمل،ومن ثمّة اقترح تشومسكي قواعد أخرى سمّاها بقواعد تركيب أركان الجملة وهذا النّموذج من حيث الجوهر أشدّ قوّة من النّموذج الأوّل.

والملاحظ أنّ النموذج الثّاني أكثر تعقيداً من النموذج الأوّل وتتم طريقة التحليل بواسطته والعودة إلى مؤلفات الجملة المباشرة ، ويتّخذ القاعدة التوليديّة شكل قاعدة إعادة كتابة،بمعنى أنّه تعيد كتابة الجملة بواسطة رمز يشير إلى عنصر معيّن من عناصر الكلام،ومثال ذلك:لدينا الركن الفعلي مكوّن من فعل وفاعل ومفعول به ،نمثّل له بالقاعدة التالية:[1]

ركن فعلي ـــــــ فعل+ركن اسمي(الفاعل)+ركن اسمي(المفعول به) .

وتتّضح صورة القواعد تركيب أركان الجملة التي اقترحها تشومسكي في كتابه« البنى التركيبية » كما يلي:

1- الجملة ـــــــــــــــ مركب اسمي+مركب فعلي.

2_ المركب الاسمي ـــــــــــ أداة تعريف + اسم.

3_ المركب الفعلي ـــــــــــ الفعل+المركب الاسمي

(1)- نعمان بوقره ، المرجع السابق ، ص 159.

4_أداة التعريف ———— ال

5_الاسم ———— (رجل ،كرة ،....)

6_الفعل ———— (ضرب ، أخذ ،....)

و تمثّل العناصر السابقة على طريقة المشجر الموالي:ومثال ذلك جملة:

التلميذ يكتب الدّرس

_الجملة ———— مركب اسمي+مركب فعلي

_المركب الاسمي———— أداة تعريف+اسم

-المركب الفعلي ———— الفعل+المركب الاسمي

-المركب الاسمي ———— أداة تعريف + اسم

ب_القواعد التحويلية:[1]

ونعني بها القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تشابه معها في المعنى ،وذلك مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة والإجراءات التي تحدث لتجعل جملة على مستوى السّطح تختلف عن الجمل الأخرى ، وذلك عن طريق:

*الحذف. *التعويض. *التوسيع. *الاختصار. *الزيادة. *إعادة الترتيب. *التقديم.

(1)- محمود فهمي حجازي،مدخل إلى علم اللّغة ، دار قباء للنشر والتوزيع ، د ط ، 1998 م ، ص 123.

فالقواعد التحويليّة تولّد عدداً كبيراً من الجمل انطلاقاً من البنية العميقة نحو بنيات سطحيّة متعدّدة وذلك عن طريق تطبيق القواعد السّالفة الذكر.وتتم عمليّة التّحويل وفق نمطين من القواعد:

- قواعد جوازيّة اختيارية.
- قواعد وجوبيّة.

وتكمن أهميّة القواعد التحويليّة في قدرتها على تفريغ الجمل من خلال العلقة التي تتبدّى في ضوء ما تقدّمه هذه القواعد من إجراءات تفسيريّة،من خلال تبيان العمليات التحويليّة المسموح بها ضمن القواعد وتحديد عددها وترتيبها وتعداد القيود المتعلّقة بتطبيقها.

ج-القواعد الصّوتية الصّرفية:[1]

ونقصد بها القواعد التي تحوّل المورفيمات إلى سلسلة من الفونيمات وبمعنى إعادة كتابة العناصر كما تنطق بها وتطبّق القواعد المورفونيمية بعد تطبيق القاعدة التحويلية.

مثل: أ- فعل +حركة ——— فعل

كتب + فتح ——— كتب

ب_ فعل + ملحقات ——— فعل(في شكله الأخير)

كتب + وا

وبشكل عام ، يمكن أن نلخّصه كلّ ما جاء به تشومسكي في مرحلة البنى التركيبية ، في الشكل الموالي:

(1)- محمود فهمي حجازي ، المرجع السابق ، ص 123.

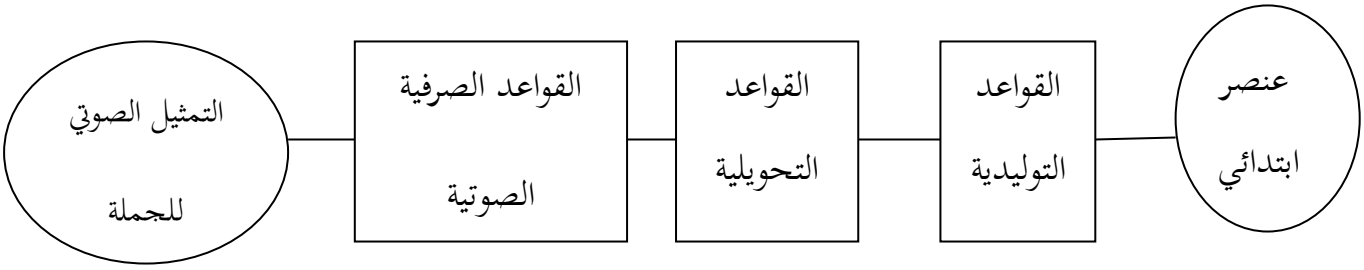

يمثّل المخطّط البياني السّابق صورة مختصرة للعمليات التحويليّة لأيّ جملة حتّى تنتهي إلى الصّورة الفونيمية المنطوقة،حيث يمثّل العنصر الابتدائي البنية العميقة لعدد من الجمل المحتملة،أمّا الصندوق الثاني فيمثّل مجموعة القواعد التوليديّة التي تمثّل بدورها في مجموعة القواعد الاختيارية والإجبارية التي تطبّق على الجملة ، إذ تتبدّل أركان الجملة لنصل إلى أنّ الجمل المشتقّة السّطحية لها أصل واحد هو البنية العميقة. أمّا الصّندوق الثالث فيمثّل مجموع القواعد الصّرفية والصوتيّة التي تحوّل الجملة من صورتها الفونيمية.

وأخيراً يمثّل العنصر الأخير الصّورة الصوتية للجملة،أو بنيتها السطحيّة .وبالتّالي ،يمثّل هذا المخطّط جملة الأفكار الابتدائية التي طرحها تشومسكي في البنى التركيبية والتي عدّلها فيما بعد.[1]

- المرحلة الثانية[2]: النّظرية اللّسانية النموذجية 1965:

يؤرّخ لهذه المرحلة بظهورها كتاب تشومسكي(مظاهر النظريّة النّحوية) سنة 1965، وهو الكتاب الذي تدارك فيه تشومسكي النّقائص الواردة في كتابه بعد التحويلات التي مسّتها إثر طرح كاتز و فودور وبرندال فكرة ضرورة إدماج القضية الدلالية على نحو واضح.

(1)- محمود فهري حجازي ، المرجع السابق ، ص 123 .

(2)- ينظر : نعمان بوقره ، محاضرات في اللسانيات المعاصرة ،ص 161.

وقد أخلّ تشومسكي في هذه المرحلة بين البنى العميقة والبنى السطحيّة واختلاف البنويين والتوزيعيين إذ لا يميّز هؤلاء بين مستوى سطحي ومستوى عميق في الجمل.

*التمييز بين الكفاية اللّغوية والأداء الكلام

(Compétence et performance linguistiques) [1]

كلّ إنسان ينشأ في بيئة يستطيع التعبير بلغة هذه البيئة ،وبإمكانه أيضاً فهم عدد غير متناه من جمل اللّغة وصياغتها ،حتى ولو لم يسبق له سماعها من قبل ، و يتم ذلك بشكل آني،وبصورة عفوية. فالكفاية اللّغوية تعني القدرة على إنتاج الجمل وتفهّمها في عمليّة تكلّم اللّغة وهي أيضاً مجموع القواعد الكامنة في ذهن الإنسان والتي تمكّنه من بناء الجمل ، فهي تعني امتلاك الآلية اللّغوية.

وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى الملكة اللّغوية ، وتحدّث عنها في مواطن عدّة منها قوله: « إنّ صناعة العربية هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة ، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية...فمن هنا نعلم أنّ تلك الملكة هي غير صناعة العربيّة ،وأنّها مستغنية عنها بالجملة. »

و الملكة اللّسانية هي أساس دراسة النّحاة وعلماء اللّغة ، فقد سعوا وراء الحصول عليها عند النّاطقين الفصحاء في الحضر والبادية » .و من هنا يتّضح أنّ ابن خلدون اهتمّ بالملكة اللّسانية

(1)- نعمان بوقره ، محاضرات في اللسانيات المعاصرة ، ص 162. نقلا عن :

Introduction a la grzmmaire generative ,p16_21.

من حيث أنّها خاصّة بكلّ إنسان، وتعني قدرته على تحصيل اللّغة وحسن استخدامها من حيث الجودة أو الفساد.

ومن هنا نلاحظ أنّ المعرفة الضّمنية الخاصّة باللّغة تعني الكفاءة اللّغوية عند تشومسكي هي نفسها الملكة الأولى عند ابن خلدون التي نشأ عليها الأشخاص وطبعوا عليها ، ثمّ تشكّلت في أذهانهم بواسطة معرفتهم لأصولها وسننها .[1]

ب_الأداء الكلامي[2] La Performance Linguistique:

يقصد بالأداء الكلامي أو الإنجاز ما يبلغه متكلّم أو سامع معيّن عند مباشرته الفعليّة للّغة. فالأداء الكلامي إذن هو الاستعمال الآني ضمن سياق معيّن ، وهو حصيلة عمل الآلية اللّغوية وفي الأداء الكلامي يعود المتكلّم-بصورة طبيعيّة- إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللّغوية كلّما استخدم اللّغة في مختلف ظروف التّكلّم. وتتغيّر صورة الكلام المتلفّظ به من شخص لآخر تبعاً لعوامل عديدة كالانتباه و التّعب والانفعال ذلك أنّ الأداء الكلامي ، وإن يكن ناجماً عن الكفاءة اللّغوية ، فإنّه يتضمّن في الحقيقة عدداً من المظاهر الطّفيليّة ، وترجع هذه المظاهر الطّفيلية إلى عوامل مترابطة خارجة عن إطار اللّغة ، نذكر منها ، هنا العوامل السيكولوجية ضعف الذاكرة،الانفعال،عدم الانتباه... والعوامل السوسيوثقافية الانتماء إلى مجموعة اجتماعية ، طريقة التدريس اللّغوي.

(1)- نعمان بوقره ،المرجع السابق ، ص 162.

(2)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ، ط 2 ، ص 8.

ومن هنا يتّضح الفرق بين الكفاءة اللّغوية والأداء الكلامي ؛ فالأولى تعني القدرة الضّمنيّة للّغة ، والثّانية هي الإنجاز الفعلي لهذه القدرة.[1]

وإذا نظرنا إلى الثنائيات التي أقرّ بها سوسير مقارنة بما جاء به تشومسكي نجد أنّه أسّس نظريته على الثنائيات ؛وهي اللّغة والكلام ، فاللّغة عنده تعني الجانب الاجتماعي التواضعي من الظاهرة اللّسانية ، واللّفظ هو الجانب الذّاتي ، والاستعمال الشّخصي لكلّ متكلّم ، واللّغة بمثابة قاسم مشترك ، لا وجود له في صورته الكاملة إلاّ في مستوى المجموعة.

فاللّغة عنده(سوسير) هي« تنظيم إشارات تعبّر عن أفكاره » .أمّا الكلام فهو الاستعمال الفردي الذي يتلفظه الأشخاص ، وهو تأدية جزء من هذا الرّصيد (اللّغة) . وتعدّ هذه الثنائيّة(لغة/كلام) نفس ثنائية تشومسكي(ملكة/أداء) ولكنّها لا تطابقها ، و الفرق بينهما أنّ سوسير يرى أنّ اللّغة هي قدر مشترك بين أعضاء الجماعة اللّغويّة ، بينما مفهوم الملكة عند تشومسكي يتمثّل في المعرفة الضّمنيّة للمتكلّم ، فهو لا علاقة له بالجماعة وإنّما يهتم بملكة المتكلّم ، فهو لا علاقة له بالجماعة وإنّما يهتمّ بملكة المتكلّم كفرد ، ولا تشترك فيها الجماعة اللّغوية بالضرورة.[2]

ج-التمييز بين الجملة الأصوليّة[3]: إنّ البحث اللّساني عند تشومسكي لا يكتفي بمجرّد معرفة التراكيب الموجودة بالفعل ، بل يحدّد ما يقبله النّظام اللّغوي وما يرفضه ''فالجملة تمثّل بالضرورة

(1)- خليل أحمد عمايرة،في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، منهج و تطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ، ط 1 ، 1404 هـ/ 1984 م ، ص 58.

(2)- فرديناند دي سوسير ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر،1986 م، ص 275.

(3)- ينظر: ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، ص 9،10.

تتابعاً من الوحدات الصّرفية أو المورفيمات ، ولكن ليس كلّ تتابع من الوحدات الصّرفية هذه يكون بالضّرورة جملة مفيدة..''

وبناء على هذا يميّز النّحويون المعاصرون بين مصطلحين اثنين:

Grammatical بمعنى مطابق للقاعدة النّحوية و non grammatical بمعنى غير مطابق للقاعدة النّحوية.

ومنه فإنّ القواعد هي التي تحكم على أصولية الجملة أم عدمها ، كما تحدّد كلّ الجمل المحتملة في اللّغة ، وتمنع في الوقت ذاته الجمل غير الأصولية من أن تتكوّن ، كما أنّ الحكم على أصولية الجملة لا تنحصر بقبول جملة ما أو رفضها ، وإنّما أيضاً ينصّ على وجود تفاوت في الجمل الأصولية من حيث درجة انحرافها عن قواعد اللّغة ، ومثال ذلك:

أبحر الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس

يعلّق ميشال زكريا على هذا المثال بقوله :(لا يمكن اعتبار هذه الجملة مفيدة ، وذلك أنّ كلمة(الإسكندرية) تقع فاعلاً لفعل أبحر ...إلاّ أنّها غير مقبولة ، وذلك لأنّها لا تخضع لقاعدة الملائمة بين سمات الاسم و الفاعل و الفعل).[1]

د-البنية السّطحية والبنية العميقة: يميّز تشومسكي بين البنية السّطحيّة ويرى أنّها' البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلّم' ،وبين البنية العميقة' بمعنى القواعد التي أوجدت هذا

(1)- ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)،المرجع السابق ، ص 10 .

التتابع ، وهي التي تتمثّل في ذهن المتكلّم المستمع المثالي أي هي عبارة عن حقيقة عقليّة يعكسها التّتابع اللّفظي للجملة أي : البنية السطحيّة .[1]

هـ-أهميّة المكوّن الدلالي في النّموذج التوليدي:[2]

كان تشومسكي قد أهمل في (البنى التركيبية) علم الدلالة أو المعنى ، ولكن تنبّه لذلك فعدّل نظريته بحيث أقحم في الدّراسة المكوّن الدّلالي في كتابه(ملامح النّظريّة التركيبيّة).

وقد اعتنى عالما اللّسانيات كاتز و فودور 1963 بالقضيّة الدّلالية وحاولا تطويرها وذلك بوضع أنموذج تأويلي دلالي على غرار الأنموذج التركيبي، إذا وضعنا نوعين من القواعد الدّلالية:

*القواعد المعجميّة.

*القواعد التفسيرية.

- المرحلة الثالثة:مرحلة النظرية النموذجية الموسعة[3] :

لم يكن تشومسكي مرّة أخرى راضياً عمّا توصّل إليه خاصّة بعد الانتقادات التي وُجِّهَتْ له مِنْ قِبَل علماء الدلالة ، فأعاد النّظر من جديد في نظريّته وعدلها وذلك بوضع فرضيات

(1)- نعمان بوقره ، محاضرات في اللسانيات المعاصرة ، ص168 ، نقلا عن :
Aspet de la theorie syntaxique , p120_132.

(2)- نعمان بوقره ، المرجع نفسه ، ص 169.

(3)- نعمان بوقره ، المرجع نفسه ، ص 171 ،نقلا عن : مازن الوعر ،نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص 64. وجون ليونز،نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 98.

جديدة لتبسيط القواعد التوليدية التحويلية ، وللتّغلّب على المشاكل ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحيّة على السّواء ، وذلك من خلال:

أ- قاعدة تفسيريّة دلاليّة أولى للبنية العميقة.

ب- قاعدة تفسيريّة دلاليّة ثانية للبنية السّطحيّة.

وفي هذه المرحلة أصبحت القواعد التحويلية (لا تطبّق إلاّ بعد اقتحام الكلمات المأخوذة من المعجم في رسم أركان الجملة العميقة ، وكلّ هذا الاختلاف عمّا في النّظريّة الأصليّة لتشومسكي ويؤدّي إلى التحليل من المبدأ الذي يقول إنّ التركيب العميق وثيق الصّلة بتحديد صورتها الدّلاليّة). ونتيجة لذلك أسقط تشومسكي من منهجه فرضيّة كاتز و فودور التي ترى أنّ القواعد التحويليّة لا تغيّر المعنى . وقد عرفت نظرية النحو التوليدي التحويلي نوعاً من الرّكود طوال السنوات التي تلت نظريّته الموسّعة حتى 1980 حين طبع كتابه الجديد المعرفة اللّغويّة وهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات أنعشت درس تشومسكي القديم وأعطته نفسًا جديداً ، إذ قام تشومسكي من خلال رسمه لصورة هذه النّظريّة الأخيرة بتحديد الكثير من المصطلحات التي كانت غائمة في الصّورة الأولى والأقدم نسبيّاً للنّظريّة التحويلية ، وعلى رأسها مصطلح النّحو ، ومصطلح النّحو الكلّي.[1]

(1)- نعمان بوقره ، المرجع السابق ، ص 98.

المبحث الثالث : أصول النظريّة التوليديّة

في سنة 1957 كما سلف الذّكر نُشِرَ كتاب Stercture Syntatic لتشومسكي ، وله أصبح زعيماً للمدرسة اللّغويّة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تجرّأ على نقد مدرسة بلومفيد بخاصّة ، نقداً قوياً لاذعاً انصبّ على أهم الأسس التي تقوم عليها ، لينشئ على أنقاضها مدرسته التي تحمل أفكاراً تناقض أفكار بلومفيد في شتّى الجوانب ، وإن كانت تأخذ منها بعض النّقاط وكان جلّ نقده ينصبّ على الجوانب ، وإن كانت تأخذ عنها بعض النّقاط ، وكان جلّ نقده ينصبُّ على الجوانب السلوكية ، وقد اعتمد على مبادئ لتأسيس نظريته التوليديّة.

وهذه المبادئ تتجلّى في نقاط عدّة متشابكة وتكمل بعضها[1].

المطلب الأول : الفطرة اللّغويّة والأداء الكلامي[2]:

إنّ فكرة الفطرة اللّغويّة أو الكفاية اللّغوية وبما تسمى(Competence) وهي نقطة قادت تشومسكي إلى معنى التركيب اللّغوي ، وهي فكرة في ذهن الإنسان متّخذاً إيّاها في المقابلة بين الإنسان وغيره من الحيوانات .

فالإنسان–غير السّوي–فضلاً عن الذّكي القادر يستطيع إنتاج الجمل والتّعبير عمّا في نفسه في حين أذكى الحيوانات وأكثرها تدرّباً وتقبّلاً لما يعلمها الإنسان ،لا يستطيع ذلك ، ومما يجعل تشومسكي يتشدّدُ برأيه في الفكرة وتوكيداً لها في نظريته ، وما يراه في تدرّج الطفل الصغير في الكلام ، وفي انتقاله إلى تعلّم اللّغة ، فالطّفل يبدأ في سن معيّنة إنتاج الجمل ، وما أن يصل إلى

(1)– نعمان بوقرة، المرجع السابق ،ص99.

(2) – خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق ، ص 55.

سن معيّنة حتى يكون قادراً على التّعبير عمّا في نفسه بعدد كبير من الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل، وقادراً على إدراك السليم من الجمل التي يسمعها من غير السّليم.[1]

ومنه يمكن القول أو الجدير بالذكر بأنّ اللّساني تشومسكي قد أخذ و تأثّر بهذه النّقطة بخاصة بما قاله الفيلسوف الفرنسي ديكارت الذي كان يرى أنّ الإنسان يختلف عن الحيوان في أنّ له عقلاً في حين أنّ الحيوان بلا عقل ، وأنّ أهم خصائص هذا العقل إنتاج اللّغة.

وتحدّد أيضاً الكفاءة اللّغويّة بأنّها[2]معرفة متكلّم اللّغة بقواعد لغته بصورة ضمنيّة ، وبأنّها قدرة المتكلّم على أنْ يجمع بين الأصوات اللّغويّة... هي التي تقود عمليّة التّكلّم أي هي التي توجّه للاستعمال اللّغوي.

أمّا الأداء الكلامي[3]performance فهو الكلام أو هو الجمل المنتجة التي تبدو في فونيمات و مورفيمات تنتظم في تراكيب جملة خاضعة للقواعد والقوانين اللّغويّة الكامنة و المسؤولة عن تنظيم هذه الفونيمات و المورفيمات في تراكيبها.فهو (الأداء) الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة تطابق تام ، فيكون فيه انحراف ناتج عن عوامل مقاميه سياقية ، أو ذهنيّة نفسيّة اجتماعية...الخ.

والأداء الكلامي[4]فمعناه التطبيق الفعلي لقواعد اللّغة في أثناء عمليّة التّكلّم.

(1)- خليل أحمد عمايرة ، المرجع السابق ، ص 55.

(2)- محمد بوعمامة ، أصول النظرية التوليدية التحويلية والنّحو العربي ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية وآدابها ، إشراف أ.د رمضان عبد التواب ، رسالة لنيل الماجستير في اللغة العربية(شعبة اللغويات) ، 1989 م ، ص 23.

(3)- خليل أحمد عمايرة ، المرجع السابق ، ص 58.

(4)- محمد بوعمامة ، المرجع السابق ، ص 24.

والأداء أو التأدية[1] ما هو سوى الممارسة الفعليّة والآنيّة لهذه الملكة أو الفطرة وإخراج لنظامها اللّغوي الضّمني من حيّزه اللاشعوري إلى الحيّز الإدراكي الفعّال في ظروف مادّية متنوّعة .

المطلب الثاني : الإبداعيّة والنحويّة[2]:

و في ظلّ النّظريّة الألسنيّة التقليدية تبرز بوضوح صفة الإبداعية كإحدى الصّفات الأساسيّة التي تتّصف بها اللّغات بصورة مشتركة. فاللّغة تتّسم بميزة أساسيّة من حيث أنّها توفّر للإنسان الوسائل اللازمة لكي يُعبِّرَ بصورة غير متناهية عن أفكار متعدّدة ، ولكي يتفاعل بصورة ملائمة ، في عدد غير متناهٍ من المواقف الجديدة.

وفي القرن السّابع عشر رُكِّزَ على هذه السّمة الإبداعية كما قد كوَّن هذا المظهر اللّغوي حجر الزّاوية في النّظريّة الألسنيّة الكلاسيكية إلاّ أنّه أهمل تلقائيّاً وبصورة متدرّجة ، خلال التّطوّر الألسنية الحديثة. ومنه تقوم اللّغة الإنسانيّة على تنظيم منفتح وغير مغلق من العناصر ، تتجلّى فيه السّمة الإبداعيّة عبر مقدرة المتكلّم على إنتاج وعلى تفهّم عدد غير متناهٍ من الجمل لم يسبق له سماعها قبلاً.وتختصّ هذه المقدرة بالإنسان وبالذّات من حيث هو إنسان ولذا لا نجدها عند أيّ كائن آخر.

فالإبداعية كما سبق الذّكر استعمال لنظام اللّغة استعمالاً إبتكاريّاً ، تجدّديّاً لا مجرّد تقليد سلبي لقواعده.

(1)- ينظر: شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية ، ص 44.

(2)- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية(النظرية الألسنية)، ص28،29.

إنّها تتمثّل في القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل،انطلاقاً من العدد المحصور من الكلمات والقواعد الثّابتة في ذهن المتكلّم "هذه النّظريّة العقليّة تنبني على ما يمكن تسميته بلا نهائية اللّغة إنّه يرى أنّ كلّ لغة تتكوّن من مجموعة الأصوات ، ومع ذلك،فهي تنتج أو تولّد جملاً لا نهائيّة لها... فإذا كان الأمر كذلك ، فإنّ اللّغة خلاّقة Creative بطبيعتها ؛ أي إنّ كلّ متكلّم يستطيع أنْ ينطق جملاً لم يسبق أنْ سمعها من قبل ، ويستطيع أنْ يفهم جملاً لم يسبق له أن سمعها من قبل..."[1]

ومنه فإنّ التّوليد عمليّة إبداعيّة تميّز الإنسان عن بقيّة المخلوقات الحيوانيّة ، وتسقط عن صفة الآليّة ، ومنه الإبداعيّة نوعان:

أ)_إبداعيّة تغيّر نظام اللّغة ومحلّها التّأدية .فكلّ الانحرافات الاجتماعية والنّفسيّة التي تتباين من فرد لآخر ، قد تؤدّي إلى تغيير في ملكة هذا المتكلّم.

ب)-الإبداعيّة التي تحكمها القواعد وتوجهها ومجالها الملكة وهي تسمح لنا بالتوليد اللانهائي.[2]

أمّا عن النّحويّة يمكن القول أنّ الهدف الأساسي للنّحو التوليدي التحويلي هو التّمييز بين الجمل النّحويّة(grammatical) البسيطة ؛ وبين الجمل غير النّحويّة (agrammatical) المنحرفة عن قواعد النّظام اللّغوي الضّمني ، والواجب إبعادها عنه فالجملة تكون نحويّة في لغة ما

(1)- عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 13،14.

(2)- شفيقة العلوي ، محاضرات في اللسانيات المعاصرة ، ص 48،49.

إذا كانت جيّدة التركيب ، وتكون غير نحويّة إذا انحرفت بطريقة أو بأخرى عن المبادئ التي تحدّد نحويّة هذه اللّغة .ومن هنا يبدو أنّ الجملة في النّحو التوليدي التحويلي نوعان:

أ- جملة نحويّة إذا كانت مجازيّة لمقاييس النّظام اللّغوي الخاضعة له.فتغدو بذلك بسيطة ، غير معقّدة وسهلة الفهم.

ب-جملة غير نحويّة، إذا انحرفت عن هذه المقاييس. فوجب لذلك إخراجها منه.[1]

المطلب الثالث : الحدس وظاهرة الغموض:

إنّ فكرة حدس المتكلّم أو ما يسمّى(L'intuition) هي القدرة التي تسمح لمتكلّم اللغة الأم بالتمييز بين الجمل النّحويّة و الفاسدة ، وتسمّى الكلمات المتلاحقة من حيث أنّها تؤلّف جملة صحيحة ، أو جملة منحرفة عن قواعد اللّغة بالحدس اللّغوي[2]. و إنّ هذا الحدس يعدّ جزءاً من الملكة الإنسانيّة "أي هو جزء من معرفته الضّمنيّة بقواعد اللّغة"[3]. و تعني كلمة الحدس اللّغوي العائد إلى متكلّم اللّغة ، في ظلّ النّظريّة التوليدية والتحويلية ، مقدرته على الحكم بأصولية الجمل بصورة بديهية. فقد سبق الاعتماد على الحدس اللّغوي كمادة التحليل الألسني ، الاعتماد على ما يُدعى بالمدوّنة الكلاميّة،في ظلّ الألسنيّة البنيائيّة .[4]

(1)- شفيقة العلوي ،المرجع السابق ، ص 49 .

(2)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية) ، ص 8،9.

(3)- خليل أحمد عمايرة ، في اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق ، ص 60.

(4)- ميشال زكريا ،الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية) ، ص 97.

أمّا بالنسبة لفكرة ظاهرة الغموض فهي ترتبط بالمجانسة في البناء (homonyme de construction) فالجملة الواحدة قد يكون لبنائها الخارجي معنيان متمايزان. نحو :(ضرب الأب الولد)؛فقد تعني أنّ الأب ضرب الولد أو العكس. و أيضاً :(نقد نشومسكي) ؛فقد تدلّ على أنّ تشومسكي نقد شخصاً ، أو أنّ تشومسكي قد انتُقِدَ . فالبناء الخارجي أنتج معنيين متباينيين ؛ ممّا أدّى إلى غموض الجملة وعدم إدراك المعنى المقصود منها بسهولة.

وإنّ هذا الأمر هو الذي دفع تشومسكي إلى البحث عن البنية الأصليّة للتركيب النّووي(noyau) لكلّ جملة منطوقة أو مكتوبة ؛ وبذلك يتسنّى استيعاب معناها.

إنّ هذين التركيبين النووي المستتر والخارجي الظّاهر هما ما يصطلح على تسميتهما.في إطار النّحو التوليدي التحويلي-بالنسبة للبنية العميقة والسطحية على التوالي - أي:(La structure profonde et de surface) فالغموض هو السّبب الرّئيس للتّمييز بينهما من أجل تحديد مفهوم دقيق للجملة المنتجة.[1]

المطلب الرّابع: البنية العميقة والبنية السّطحيّة: قد ارتبطت كل فكرتين متلازمتين ببعضهما كما سبق الذكر في فكرة الفطرة اللغوية والأداء الكلامي ، الإبداعية والنحوية والحدس وظاهرة الغموض نجد فرضيتان أو فكرتان أيضا متلازمتان ، هما فكرة البنية العميقة والسطحية ؛ فقد وضعهما تشومسكي من أجل تيسير دراسة الجملة المنطوقة والمكتوبة وفهم دلالتهما.

(1) - شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، ص 51،52.

فالبنية العميقة Deep Structure والبنية السطحية Surface Structure أمّا البنية العميقة فهي بمثابة الأساس الذّهني المجرّد لمعنى معيّن ، الموجود في ذهن المتكلّم ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له ، وهي النّواة التي لابدّ منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي.وإن لم تكن ظاهرة فيها ، فلو أخذنا المثال التالي :

-يشرح المدرّس الدّرس بطبشورة يكتب بها على السبورة.

فإنّ هذه الجملة المنطوقة تتكوّن في الأصل من ثلاث جمل أصولية نواة Karmel Sentenc تجسّد كلّ واحدة منها معنى عقليّاً في ذهن المتكلّم ، وهذه الجمل هي:

1-يشرح المدرّس الدّرس.

2-يكتب المدرّس بالطّبشورة.

3-يكتب المدرّس على السبورة.

فتمثّل الجمل التالية في مجموعها علاقة بين نقاط رئيسية(المدرّس ، الدّرس ، السبورة، الطبشورة) وهذه هي البنية العميقة.[1]

ونميّز بين بنية الجملة العميقة وبين بنية الجملة السّطحية ؛ فالأولى هي البنية المجرّدة والضّمنيّة والتي تُعَيِّن التّفسير الدلالي. والبنية العميقة الضّمنيّة تعني ترتيب(الجملة)أيضاً في فئات وأركان إلاّ أنّ طابع البنية العميقة أكثر تجريداً. [2]

(1)- خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص 58.

(2)- ينظر : ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية) ، ص 164.

ومنه البنية العميقة تقوم بالأعمال التالية[1]:

*تكوّن المدخلات بالنّسبة للمكوّن الدلالي ويتم التّفسير الدلالي من خلالها.

*تُبرِّرُ اعتماد مفهوم التّحويل.و ذلك لأنّ التحويل عملية ذهنيّة تقرن بين بنى الجمل العميقة وبين الجمل السّطحيّة.

*تُعيِّنُ الكلّيات اللّغويّة الصّوتيّة كما أنّ الكلّيات اللّغويّة تنتمي بصفة أساسيّة إلى البنية العميقة.

*تُحدّد الوظائف النّحويّة وترتيب عناصر الجملة.

أمّا البنية السّطحيّة[2]يأتي دور تجسيدها بكلمات متتابعة منطوقة ، وتأتي هذه البنية السّطحيّة متآلفة من الجمل النّواة الثلاث كما سلفنا في الجملة السابقة(يشرح المدرّس الدّرس بطبشورة يكتب بها على السّبورة) لتكون جملة تحويلية معبّرة عن العلاقة بين الكلمات السّابقة في هاته الجملة.

و البنية السّطحيّة هي الكلام المنطوق المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقواعد التحويلية في اللّغة ، فبها يتم انتظام الكلمات في جمل يعبّر بها المتكلّم عن علاقة ذهنيّة مجرّدة(معنى) بكلمات محسوسة منطوقة.ويسوق تشومسكي المثال التّالي ليوضّح هذه النّقطة:

_اللّه الذي لا يُرى خلق العالم المرئي.

فهي جملة تحويليّة ، وهي بنية سطحيّة لمعادن ذهنيّة مجرّدة يمكن تمثيلها بالجمل النّواة التالية:

(1)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية) ،المصدر السابق ، ص 164.

(2)- خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق ، ص 59.

-اللّه لا يُرى.

-العالم مرئي.

-خلق اللّه العالم.

فيتم ربطها ببعضها ، أو يتم تحويلها ، لتظهر في الجملة الكبرى:

_اللّه الذي لا يُرى خلق العالم المرئي.

و يتم هذا التحويل بواسطة عدد من العناصر التي تُستخدَم لربط الجمل النواة ببعضها.

ويُميِّزُ تشومسكي بين البنيتين[1]فالسّطحيّة عنده ترتيب الوحدات السّطحي الذي يُحدّدُ التّفسير الفونيتيكي والذي يُرَدُّ إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المدرك.

ومنه فالبنية السّطحيّة تتميّز بأنّها ترتّب الجملة في فئات وفي أركان والذي يقترن مباشرة بالإشارة الفيزيائيّة.

ولتوضيح ما قد تمّ ذكره يقول تشومسكي في مثاله في قواعد "بور رويَّال"

(18) خلق اللّه غير المنظور العالم المنظور.

فيشير إلى أنّ قواعد "بور رويّال" تلفت انتباهنا إلى وجود ثلاث متبيّنات ضمن هذه الجملة وهي:

(19) خلق اللّه العالم.

(1)- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)، ص 163 .

(20) اللّه غير المنظور.

(21) العالم المنظور.

ويعتبر أنّ الجملة(18) تنتمي إلى البنية السّطحيّة وتتكوّن من الجمل الثّلاث (19)-(21) التي ترتدّ إلى البنية العميقة-بمعنى آخر أنّ جملة(18)متحوّلة من الجمل(19)-(21) بواسطة إجراء أكثر من تحويل واحد.[1]

ومنه إنّ اعتبار اللّغة(عملاً للعقل)أو (آلة للفكر والتعبير الذاتي) يعني أنّ للّغة جانبين،جانباً داخليّاً ؛ وآخر خارجيّاً.وكلّ جملة يجب أنْ تدرس من الجانبين ، أمّا الجانب الأوّل فيعبّر عن الفكر وأمّا الثاني فيعبّر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتاً ملفوظة.

وهذه الأفكار[2] هي التي ظهرت بعد ذلك عند تشومسكي تحت اسم البنية العميقة والبنية السطحيّة.ولما كانت البنية العميقة تعبّر عن(المعنى)في كلّ اللّغات فإنّها تعكس"أشكال الفكر الإنساني"وعلينا أن نعرف كيف« تتحوّل» هذه البنية إلى كلام على«السّطح » وهذا هو الأصل في« النّحو التحويلي » الذي يهتم بالقوانين التي تحدّد البنية التّحتيّة وتربطها ببنية السّطح.ولما كانت اللّغة لا نهائية فيما تنتج من جمل رغم« انحصار » مادتها الصّوتيّة ، فإنّ هذا النّحو يهتمّ

(1) - ميشال زكريا، المصدر السابق ، ص 164.

(2) – عبده الراجحي،النحو العربي والدرس الحديث،ص124،125.

أيضاً بدراسة النّظام الأساسي الذي تتولّد به قوانين البنية العميقة قبل تحويلها إلى كلام على السّطح.[1]

وكان منهج النّحويين العرب في تناول الظّاهرة اللّغويّة منهجاً يقوم على افتراض« بنية عميقة » ولم يعبّروا عنها بهذا المصطلح، ولكنّهم عبّروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم،و« بنية سطحيّة » لم يعبّروا عنها هي الأخرى بهذا المصطلح،وتعاملوا مع عدد من "القوانين التحويليّة" التي تحكم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحيّة ، ويمكن أنْ نطلق على هذا التّحويل لديهم أنّه تحويل عفوي قائم على دقّة النّظر للأمور ، ويكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه ، واستواء الطّريق.[2]

المطلب الخامس : التّحويل : إن« التّحويل » في نظريّة النّحو التحويلي التوليدي وهو مصطلح أساسي تنسب إليه مع قرينه(التوليد) Generation هذه النظريّة هو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانوني تحويلي Transformational rule واحد أو أكثر مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية .

فالتّحويل-في أبسط تعريفاته-هو تحويل جملة إلى أخرى،أو تركيب إلى آخر،والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بالجمل الأصلKernel -والقواعد التي تتحكّم في تحويل جملة الأصل أو« البنية العميقة » هي القواعد التحويلية.وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة،أو

(1)- عبده الراجحي ، المرجع السابق ، ص 125.

(2)- محمد حماسة عبد اللّطيف ، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2006 م ، ص 38 .

تنقلها من موقع إلى موقع،أو تحوّلها إلى عناصر مختلفة،أو تضيف إليها عناصر جديدة،وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية السطحية الملموسة التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النّهائيّة.[1]

ويقوم مفهوم التحويل على الملاحظة التالية : توجد في اللّغة جمل يرتبط بعضها ببعض بصورة وثيقة ، ولا يمكن من خلال دراسة عناصرها فقط ملاحظة الصلة القائمة بينها:

مثال ذلك : (16) أكل الرّجل التفاحة.

(17) الرَجل أكل التفاحة.

(18) التفاحة أكلها الرّجل.

يصلح مفهوم التحويل في هذا المجال إذ ينصّ على إمكانية تحويل جملة معيّنة إلى جملة أخرى واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظّاهر في الكلام. و بإمكان مفهوم التّحويل أن يكشف أيضاً المعاني الضّمنيّة العائدة للجمل.نقول مثلاً فيما يختصّ بالجمل(16)-(18) إنّ الجملتين(17)و(18) متحولتان من الجملة(16) بواسطة إجراء تحويل ينقل الاسم (الرجل) في(17)و« التّفاحة » في(18) فيضعه في موقع ابتداء الكلام ويجري بعض التعديلات في (16) إذ يترك ضميراً في المكان الذي يحتلّه الاسم الخاضع لهذا التّحويل كما نلاحظ في (17)وفي(18) إذاً يُعتمد مفهوم التحويل عندما تُفيد أكثر من جملة واحدة المعنى ذاته ، بالرّغم من تباين تراكيبها.فنقول إنّ الجمل هذه متحوّلة من جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة.[2]

(1)- محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 12،13.

(2) – ميشال زكريا ،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة) ، ص 14.

وإنّ التّحويل هو علاقة تربط بين تمثيلين ،تمثيل أولي مجرّد،وهو البنية العميقة.وتمثيل مشتق نهائي هو البنية السّطحيّة« فأية قواعد تعطي لكلّ جملة في اللّغة تركيباً ظاهريّاً ، وتربط التركيبين بنظام خاص ، يمكن أنْ تكون قواعد تحويلية.ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف؛فالرّبط بين التركيب الظاهري والباطني هو التحويل. »

ومنه إنّ النّحو التوليدي لا يكمن تحويلياً إلا بشرطين ، وهما:

*تمييزه بين البنية العميقة والسطحية للجملة.

*اشتماله على نوعين من القواعد هما:[1]

أ-قواعد نسقية (les règles syntagmatiques)

أو ما يسمّى بالمكوّن الأساسي حيث يحتوي على مجموعة قواعد بناء(قواعد إعادة كتابة)وعلى معجم يشتمل على المداخل المعجمية (المورفامات) ويحتوي كلّ مدخل منها على سمات تركيبية وصوتيّة دلاليّة.

ب-قواعد تحويلية(les règles transformationnelles) أو ما يسمّى بالمكوّن التحويلي حيث يحتوي على مجموعة التحويلات التي يُبَدِّلُ كلّ منها مشيراً ركنيّاً ، بمشير ركني آخر، والتي تخضع إلى ضوابط كلّية وبعضها الآخر خاص بكلّ لغة.

(1)- ميشال زكريا ، المصدر السابق، ص 16.

المطلب السادس : النّحو الشّكلي والنّحو العالمي[1]:

وتماشى العالم الأمريكي تشومسكي دائماً مع الثنائيات أو ما سميت بالفكرتين المتلازمتين؛ومنه فكرة النّحو الشكلي والنّحو العالمي.

فالنّحو الشكلي هو نحو تحويلي مبني على أسس قواعد شكليّة تصيّره أكثر تجريداً ؛ وذلك من خلال اعتماده-في أثناء العملية الاشتقاقية للجملة-على رموز تجريدية وعلاقات رياضيّة ، تبدو وكأنّها عمليات حسابيّة مثل(الاحتواء ، الانتماء ، التقاطع ، اللوغاريتم...).

و إنّ سبب هذا المنهج الشّكلي(Formel) هو تأثير التّطوّر العلمي وبخاصة علم البرمجة على الدراسات اللّغويّة.

ولقد كان تشومسكي حريصاً على بلوغ هذا الأرب.وإنّ هذا الحرص هو الذي دفعه إلى اعتماد الأسس الرّياضيّة الذّهنيّة ، حتّى تكون نتائج أبحاثه أكثر دقّة وعلمية ، لا تشوبها الاحتمالات. وبذلك يتسنّى للنّظريّة اللّسانيّة تفسير و تحليل جلّ العلاقات المعقّدة التي تحكم اللّغات البشريّة المتنوّعة.[2]

(1)- ينظر: شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس المعاصرة ، نقلا عن: دوراري عبد الرزاق ، مدخل إلى النحو التفريعي التحويلي من خلال كتاب تشومسكي البنى التركيبية ، ص 201.

(2)- ينظر: شفيقة العلوي ، المرجع نفسه ، ص 201.

ويقول تشومسكي مؤكّداً هذه الحقيقة:" فمقصودنا في الأخير هو أنْ نحدّد هذه الظّواهر في خواصها الجوهريّة بلغة الرّياضيات ، أي في أطر و أنظمة النّظريات أدقّ ، أمكن حينئذ اللّجوء إلى المثل الرياضيّة التي تحتوي على بعض ما تتّصف به هذه النّظريّات من خواص."[1]

ومنه فالنّحو التحويلي هو نحو مبني على شكل مجموعة من القواعد الشّبه الرّياضيّة التي تسمح بتحليل الجملة تحليلاً بنيويّاً ، عبر مراحل العمليّة الاشتقاقية ، متبعاً تسلسلاً منطقيّاً تحدّه قوانين دقيقة وقواعد شكليّة.

أمّا النّحو العالمي(Grammaire Universelle) أو العالم Geammaire) (générale يمثّل المنحى الجديد الذي أخذت تنحوه النّظريّة اللّسانيّة التشومسكية .

إذ لم تعد تهتم بإبراز خواص اللّغات البشرية وأنظمتها ، وكيفيّة توليد اللانهائي من النهائي ؛ بل إنّ هدفها_هاهنا–صار البحث عن الأسس المشتركة والعامّة بين هذه اللّغات ، من أجل إثراء وإكمال النّحو الخاص بكلّ لغة ، لتصبح النّظريّة اللّسانية نموذجيّة ، تعكس الملكة اللّسانيّة الكاملة. ففي كلّ نحو توجد قواعد وظواهر متشابهة ، تكون قاعدة النّحو العام وفي مقابلها توجد ظواهر خاصّة لا تتماشى إلاّ مع لغة معيّنة دون الآخر ، مكوّنة بذلك النّحو الخاص لها.

(1)– شفيقة العلوي ، المرجع السابق ، ص61 ، نقلا عن : مازن الوعر ، حول بعض القضايا الجدلية لنظريّة القواعد التوليدية التحويلية ضمن مجلّة اللّسانيات ، عدد 6 ، ص 69.

وانطلاقاً من هذه الحيثية ، أصبح النّحو التوليدي التحويلي ذا اتجاه عالمي يسعى لوضع وتفسير القواعد العامّة ، المشتركة بين الأشخاص ، والتي لا تتغيّر بتغيرهم. وتكون اللّغات البشريّة–رغم تنوّعاتها – خاضعة لقيوده وقوانينه.

وإنّ من أهم نتائج هذه الفكرة (العالمية) ما يلي[1]:

* التّأكيد على أنّ البنية العميقة عالميّة وثابتة في كلّ اللّغات ؛ مادام المعنى الذي تحمله مشتركاً بين جميع البشر.

* إنّ فكرة عالميّة النّحو تُعدّ مكوّناً أساسيّاً لنظريّة التّعلّم البشري ؛ ما دامت ترى أنّ كلّ طفل يولد وهو مزوّد بقواعد عامّة ، تساعده على فهم لغته الأم ، وعلى إنتاج الجمل الجديدة دونما تقليد . وقد أكّد تشومسكي هذه الحقيقة بقوله:« إنّ الطّفل يولد مزوّد بمعرفة تامّة بالنّحو الكلّي أو الكوني. ونعني بذلك أنّه مزوّد بمخطّط مثبّت ، يستخدمه لاكتساب اللّغة » [2]، الموجودة فيه وجوداً فطريّاً(فالقواعد والقوانين النّحويّة المسؤولة عن بناء الجمل وتراكيبها فطريّة،ذهنيّة،كليّة،عالميّة وهي التي تقوم بضبط الجمل و توليدها.)[3]

(1)- شفيقة العلوي ، المرجع السابق ، ص 63.

(2)- شفيقة العلوي ، المرجع نفسه ، ص 62،63.

(3)- خليل أحمد عمايرة ، في نحو العربية وتركيبها منهج وتطبيق ، ص 56.

وهكذا صارت الدراسات اللّغويّة تهتم بالأسس البيولوجيّة والعصبيّة غامضة ومعقّدة(إنّه من الصّعب علينا في هذه المرحلة من البحث معرفة البنية البيولوجيّة أن تكون نتيجة لنظام بيولوجي أكثر عمقاً وتعقيداً ممّا نظن...)[1]

[1]- خليل أحمد عمايرة، المرجع السابق ، ص 63 ،64، نقلا عن : مازن الوعر ، حول الأسس البيولوجيّة للطاقات اللّغويّة ضمن كتاب في اللسانيات واللسانيات العربية ،تحت إشراف إدريس السغروشوني وعبد القادر الفاسي ، جمعية الفلسفة بالمغرب ، 1988 ، ص 172.

الفصـــل الثاني:

أصـول النظريـــــة التوليدية عند ابن الأنباري

فـــــي كتـــــــابه

"لمع الأدلة"

المبحث الأول : النقـــــــــل

المبحث الثاني : القيـــــــــاس

المبحث الثالث : استصحـــــاب الحال

تمهيد:

إنّ أصول النّحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو لأنّ القبول أو الرفض أو الترجيح والتضعيف والقياس وما إلى ذلك كلّه يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقرّرة يرجع إليها النّحاة[1].

وأبرز كتاب ألّف في أصول النحو بوصفه علمًا هو كتاب (الخصائص) لابن جني ، وبقي التأليف في هذا العلم منقطعاً-فيم نعلم-حتى جاء أبو البركات بن الانباري فألّف رسالة منسّقة منظّمة في علم أصول النّحو هي (لمع الأدلة) وهي أوّل كتاب ظهر بهذا التنظيم والتنسيق في هذا العلم.

إنّ ابن البركات يمتاز بعقليته التنظيمية وقد ألّفه على غرار علم أصول الفقه معتمداً على ثقافته في الفقه والحديث والكلام ، فذكر المبادئ العامة والأصول التي يرجع إليها عند الاستدلال والقبول.[2]

وقد كان كتاب (اللّمع) لابن الانباري المادة الأساسية لكثير ممّا في (الإقتراح) وقد استفاد واستمدّ في كتابه كثيراً في رسالته هذه .و ذكر السيوطي أنّه قد استفاد من كتاب (الخصائص) لابن جنّي وثمّ ذكر أنّه وقف على (اللّمع) و(الإغراب) لابن الأنباري؛ فإذا هما لطيفان جداً ، وإنّ مجرّد النّظر في كتاب(الإقتراح) يريك مقدار الاستفادة من كتاب (اللّمع) من مثل بحث القياس والقوادح في العلّة ، والاستصحاب ،في أدلّة شتّى والتّعارض والتّرجيح.[3]

(1)-_ فاضل صالح السامرائي،أبو البركات ابن الانباري ودراساته النحوية،دار عمان للنشر والتوزيع،عمان،الاردن، ط1، 1468هـ/2007م، ص 143.

(2) _ فاضل صالح السامرائي ، المرجع نفسه، ص143.

(3)_ جلال الدين السيوطي(ت911هـ)،الاقتراح في علم أصول النحو،قرأه وعلق عليه د.محمود سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية، الأزرايطية، 1624 هـ /2006 م ،ص06.

وقد استمرّ هذا التّطلّع[1] وتلك الحسرة طوال المائة الرابعة والمائة الخامسة فلمّا جاء ابن الأنباري اهتدى إلى فكرة ونازعته نزاعًا شديداً إذ كانت كلّ المؤهلات تجمّعت فيه فقام به وحده وسجّل في تاريخ العربية أوليات ثلاثاً حين أسس الفنون الآتية لأوّل مرّة:

1. فن جدل الإعراب وضع له كتاب (الإغراب في جدل الاعراب).
2. فن الخلاف وذكر أنّه ألّف فيه كتاب ...(الإنصاف).
3. فن أصول للنحو على نسق فن الأصول للفقه وقد وضع له كتاب(لمع الأدلة)...

وهذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية لا يتنازع ابن الأنباري فيها منازع ؛ بل لم ينسج على منواله أحد نعلمه مدة أربعمائة سنة حتى جاء السيوطي فألّف كتاب (الاقتراح) في علم أصول النحو.

ومنه يقتصر الحديث[2]على آخر أولية من هاته الأولويات ألا وهي فن أصول النّحو والتي تمّ تعريفها عند ابن الأنباري بأنّه « أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه التي تنوعت منها جملته وتفصيله » .

فهو يستخدم مصطلح« أدلة النّحو » في الدلالة على أصول النّحو والدليل عنده هو« ما يرشد إلى مطلوب ، وقيل :معلوم يتوصل بصحيح النّظر فيه إلى علم مالا يعلم في العادة اضطراراً والدال والدلالة بمعناه فإنّ الدال فاعل بمعنى فعيل كعالم و قادر؛ أصله(دال). و قيل: الدلالة فعل الدليل. والدال ناصبه. والأول أكثر استعمالاً » .

(1) - فاضل صالح السامرائي ، المرجع السابق،ص 146،147.

(2)- فاضل صالح السامرائي ، المرجع نفسه ، ص 148،149.

المبـــحث الأول : النـــــقل

المطلب الأول : تعريفه :

***لغة** : جاء في لسان العرب لابن منظور:

(نَقَلَه): "حَوَّلَهُ فانتقل والنُّقْلَةُ بالضّم الإنتقال و النّميمة وبالكسر المرأة تُترك و لا تُخْطَبُ لِكِبَرِها والنّواقل من الخَراج ما يُنْقَلُ مِنْ قرية وقبائل تنتقل من قومٍ وفرسٍ منقالٍ ونقّال ومنقالٍ سريع نقل القوائم وأنّه لذو نقيل ، وقد ناقل مُناقَلَةً أو هو بيْن العدْوِ والخَبَبِ والمُنْقَلَةُ كمُحَدِّثَةِ الشّجة التي تنقّلَ منها فَرَاشُ العظام أو هي قشور تكون على العظم دون اللّحم والمنقلة كمرحلة السفرزنة ومعنى وكمقعد الطريق في الجبل والخُفُّ والخَلَقُ وكَذاَ النّعلُ كالنّقل ويكسر فيهما ويُحرّكُ ج أنقال ونقال و النقيلة رقعة النّعل والخَفِّ التي يُرقَعُ بها خُفُّ البعير إذا حَفِيَ..." [1]

***اصطلاحا** :

يعرّفه ابن الأنباري في الاصطلاح بقوله :« النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلّة إلى حد الكثرة» [2]

ومنه يبدو أنّ هذا الكلام العربي الفصيح لم يكن يأتي بطريقة المشافهة إلا في القليل ، وإنّما كان يأتي بواسطة النّقل ،الذي يتمثّل في تحمّل الرواة النصوص وأدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها.

وربّما يفسّر هذا الفهم اختيار الأنباري مصطلح (النقل) دون (السماع)، إذ يدلّ مصطلح النّقل على ذلك المنقول بالرّواية ، وحول هذا المعنى يقول د.محمود نحلة محاولاً تبريراً استعمال

---

(1)- الفيروز أبادي(العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي) ، القاموس المحيط،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1400 هـ / 1980 م ، ط 3 ، فصل النون ، باب اللام ، مادة (ن.ق.ل.ه) ، ص 59 .

(2)- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577هـ) ، لمع الأدلة ، حققه سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ/ 1957 م، ص81.

الأنباري مصطلح النقل.« ولعلّ ابن الأنباري آثر (النقل) ليلمح إلى أنّ مصادر منقولة ومصادر معقولة...ولعلّه آثر أيضاً مصطلح النّقل لأنّ السّماع قد يشعر بأنّ ما نقله النّاقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل» [1]

المطلب الثاني: شروطه :

يلاحظ من تعريف أبو البركات أنّه عدّ للنّقل شروط و تجلّت في ثلاث شروط ،وهي :

1. الفصاحة.
2. صحّة النّقل.
3. الاطراد.

ويشرح الدكتور محمد سالم صالح[2] في كتابه أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري تعريف ابن الأنباري للنّقل حيث قال : يقول أبو البركات: « فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين ، وما شذّ من كلامهم كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم) قرئ في الشواذ: (ألم نشرحَ) بفتح الحاء، وكالجر ب(لعلّ) كما في :

لعـــلّ أبي المغوار منـك قــريب

وقال:

علّ صـــروف الدهر أو دولاتها

وكنصب بعضهم جزأي (لعلّ) و(ليت) ، قال :

يا ليت أيام الصبا رواجـــعا

---

(1)- محمد أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ،دار العلوم العربية ، بيروت ،لبنان ، ط1 ،1407هـ/1987م ، ص 31.

(2)- محمد صالح سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الانباري ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،القاهرة ، مصر ، ط1، 1427هـ/2006 م ، ص 152،153.

وقال:

فليت أبا قابوس ما ذرّ شارق أميراً لنا أو ليت غير أمير

وككسر نون(مِنْ) مع لام التّعريف نحو (مِنِ الغلام) ،وضم نون (عن) معه نحو (عَنُ الرجل)

وكإدغام نحو(ردّن) في (ردْن) وتركه مع لام التعريف في أربعة عشر حرفاً أولها التاء وآخرها النون إلى غيره ممّا لا يخفى من الشواذ.»

وقد اشترط الأنباري أن يكون المنقول كلاماً عربياًّ فصيحاً ، فأخرج بذلك المولدين ، وهو الطبقة الرابعة من الشعراء ، حيث قسّم البغدادي الشعراء إلى جاهليين و مخضرمين وإسلاميين(متقدمين) ومولدين. فلا يستشهد بهم. وقيل : يصحّ الاستشهاد بمن يوثق بعربيتهم منهم.

كما اشترط أن يكون هذا المنقول الفصيح منقولاً نقلاً صحيحاً ، وقد عقد لذلك عدّة فصول أدارها حول نقل التواتر والآحاد.

أمّا الشرط الثالث ، وهو أن يكون المنقول خارجاً عن حدّة القلّة إلى حدّ الكثرة فهو عكس مدى اهتمامه بكثرة النّصوص واطرادها .[1]

المطلب الثـــالث : أقسامه :

يقسّم أبو البركات النّقل إلى قسمين كما صرّح في بيان كتابه ، وذلك بقوله :

« اعلم أنّ النّقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد. فأمّا التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السّنة وكلام العرب ؛ وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم» [2]

(1) - محمد أحمد نحلة ، المرجع السابق ، ص 32.

(2)- ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص 83.

واختلف العلماء في ذلك العلم؛فذهب الأكثرون إلى أنّه ضروري واستدلّوا على ذلك بأنّ العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللّمس ؛ وهذا موجود في خبر التواتر ، فكان ضرورياً ، وذهب آخرون إلى أنّه نظري ،واستدلّوا على ذلك بأنّ بينه وبين النّظر ارتباطاً ، لأنّه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ؛ فلمّا اتّفقوا على أنّه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنّه لا يفضي إلى علم البتة ، وتمسّكت بشبهة ضعيفة ، وهي أنّ العلم لا يحصل بنقل كلّ واحد منهم ؛ فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه تشبهة ظاهرة الفساد فإنّه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فإنّ الواحد لو رام حملَ حمل ثقيل لم يمكّنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك ؛ فكذلك ها هنا .

وأمّا عن شرط التواتر عنده فهو:« واعلم أنّ أكثر العلماء ذهبوا إلى أنّ شرط التواتر أن يبلغ عدد النّقلة إلى حدّ لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب.» [1]

وذهب قوم إلى أنّ شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أن يبلغوا أربعين وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأوّل.[2]

أمّا القسم الثاني من النّقل :نقل الآحاد إذ يعرّفه أبو البركات بقوله : "وأمّا الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللّغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به".

(1)- ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ص 84.

(2) - ابن الأنباري ، المصدر نفسه ، ص 85.

واختلفوا في إفادته ؛ فذهب الأكثرون إلى أنّه يفيد الظّن ، وزعم بعضهم : (أنّه يفيد العلم) وليس بصحيح لتطرّق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم : أنّه إن اتّصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التّواتر لوجود القرائن إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول: (فقدت حميماً) علمنا صدقه ضرورة.

وقد اشترط في نقل الآحاد ما يشترط في الحديث الشريف إذ يقول ابن الأنباري : "اعلم أنّه يشترط أن يكون ناقل اللّغة عدلاً ،رجلاً كان أو امرأة ، حرّاً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث : لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ، فإنْ كان ناقل اللّغة فاسِقاً لم يُقْبَلُ نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النّقل غيره ، لأنّ الموافقة لا تخلو إمّا أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظّن.بطل أن يقال لحصول العلم لأنّه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لغلبة الظّن وإذا كان لغلبة الظّن فقد حصل غلبة الظّن بخبر الواحد من غير موافقة" [1]

المطلب الرابع : تطابقات النّظرية التوليدية معه:

بعد تصفّح دليل النّحو و المسمّى بالنّقل إذ يمكن القول من كلام أبو البركات إنّه يقرّ بأنّ الكلام العربي الفصيح لم يأتى بطريقة المشافهة إلاّ في القليل ، وإنّما كان يأتى بواسطة النّقل الذي يتمثّل في تحمّل الرّواة للنّصوص وأدائها أداء صحيحاً إلى من يطلبها. [2]

(1)- ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص 84 ،85، 86.

(2)- محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص 151 .

والملاحظ أنّ من الدلائل أو المسائل الملحّة والقضايا المهمّة بين الفكر اللّغوي عند العرب ونظريات البحث اللّغوي الحديثة ((النقل)) ، والتي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين ولا سيما بعد ظهور علم اللّغة الحديث ، علماً مستقلاً ، له كيانه المستقل بين بقية العلوم الأخرى.

ويدخل في هذا الإطار الرّبط بين جهود علماء العرب القدامى في دراسة النحو العربي ونظرية تشومسكي –التوليدية التحويلية– وإعطاء صورة عن مدى ترابط التراث اللّغوي القديم والبحث اللّغوي الحديث ، ومعرفة الجوانب التحويلية في النّحو العربي وسبق العرب في ذلك.

والمبادئ التي ينادي بها التحويليون ، لا تختلف اجمالاً مع ما جاء نحويو العربية ، فالنحو العربي يلتقي مع النظرية التوليدية والتحويلية في عدّة جوانب [1]؛ومنه فإذا كان النّقل صحيحاً فصيحاً ويمكن أن نخصّ الذّكر اللّغة العربية أم على العموم اللّغات الأجنبية ؛فصحّته تدلي إلى الأداء الصحيح وتؤدّي إلى الإبداع أيضاً أو ما يُعرفُ بالإبداعيّة عند تشومسكي ، ويكون استعمال اللّغة استعمالاً ابتكاريّاً تجريديّاً لا مجرّد تقليد سلبي للقواعد سواء كانت عربيّة أو أجنبيّة بعد إدراك عقلي لهذه اللّغات ،والقدرة على انتاج غير المحدود للجمل ومنه إلى التوليد اللّغوي .ومنه يمكن القول أنّ دليل الأنباري و المتمثّل في النقل يعكس أو هو المرآة العاكسة لمبدأ من مبادئ النظرية عند تشومسكي والذي كان لها منبع عربي في أصله والمبدأ التشومسكي هو الفطرة اللّغوية والأداء الكلامي وأيضاً مبدأ الإبداعية ، ويمكن إدراج كلاًّ من البنى السّطحيّة والبنى العميقة فإنْ نخصّ

(1)– ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ، لبنان، 1979 ، ص119.

الذّكر القرآن الكريم و الحديث الشريف اللّذان اعتبرهما استاذنا (ابن الأنباري) في كتابه مصدران أساسيان للنقل أو لخاصيّة ودليل من أدلّة النّحو عنده ، وبه فالقرآن وصل عن طريق النقل أو السماع والمشافهة إذْ أنّهما يتقاربان ولو بشقٍّ قليل في المفهوم فتكون الوصلة الأولى ذات طابع عميق(البنية العميقة) وبعد قراءته وفهمه وقراءة شروحاته تنتقل الوصلة من طابع عميق إلى طابع مفهوم إذ يعرف ب (البنية السّطحيّة).

وهذا ما يرجع إلى ما ذكره تشومسكي في مثاله[1] حول هاذين الفكرتين (العميقة والسّطحية) حيث يوضّحهما في " قواعد بور رويال " في جملته:

"خلق الله غير المنظور العالم المنظور"

وأيضاً حينما يولد الطّفل في بيئة لغويّة فإنّه يكون لديه استعداد فطري لتعلّم اللّغة ، فيتلقّاها ويؤدّي الكلام بصورة آليّة ، دون أن أي اختيار في هذه النّواحي حسبما سمع أبويه منذ الصّغر.

ولأنّ القدماء قد ذهبوا إلى أنّ اللّغة العربية تجري في دماء العرب، فقد أخذوا اللّغة عن العرب وكذلك ليس الاقتصار على لغة الضّاد فقط فاللّغات الأخرى كذلك كلاًّ من أصحاب الأجنبية يغارون على لغتهم ، والطّفل يولد فطري لتعلّم اللّغة وهذا راجع لعائلته ومجتمعه المحيط به بطبيعة الحال . وبالنسبة للّغة العربية فقد سخّر اللّه لِلُغَتِنَا بعض علماء العربية الذين أدركوا زلل اللّسان العربي في فترة مبكّرة ؛كأستاذنا (أبو البركات) ، فجمعوا نصوصها ، وسبروا أغوارها ، واعتدوا بما

(1)- ميشال زكريا،الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الالسنية)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان ، ط2،1406 هـ/ 1986م، ص 164.

جمعوه . وإذا كان الكثير الشائع من اللّغة أو قواعدها قد احتلّ منزلة كبيرة في صدور هؤلاء إلى حدّ القياس عليه ، فإنّ القليل النّادر لا يقلّ دوره في بيان بعض ما أشكل ، وتفسير ما صعُبَ.[1]

ومنه فالمبادئ الجديدة أو المبادئ التشومسكية إن صحّ التعبير بهذا المصطلح فقد كانت ذا أصل عربي ، ومنه عند أبو البركات ، وهذا الأخير يطلب التجديد ويرفض التّقليد ، ولكنّه يعتمد في هذا التجديد على مبادئ ثابتة من أصول النّحو،« وكأنّه يقصد بذلك التّوقّف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التّشتت بالوسائل العلميّة البدائية ، ولا غرور في ذلك فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام ».[2]

*وهذا التأثير العربي على أفكار تشومسكي إن صحّ التّعبير راجع إلى أنّه مهتم بالفكر المنطقي والفلسفي، وهذا ما أخذ الأفكار أو المبادئ المؤسسة لنظريته من الأستاذ العربي ابن الأنباري تقارباً في الاهتمامات السّابقة(المنطق والفلسفة).

وقد عرفنا من خلال ما سبق أنّ المدارس اللّغوية الحديثة ك(الوصفية) كان لها أثرٌ كبيرٌ في توجيه النقد لنحاة العربية لالتزامهم بالمعيارية. كما كان بظهور الاتجاه الشّكلي والتّحويلي أثر على التقليديين ،إلاّ أنّه أثر حميد للشبه الواضح بين المنهج التحويلي ومنهج القدماء ولا سيما في القول

(1) - ينظر:جودة مبروك محمد،الدرس النحوي عند ابن الانباري،مكتبة الآداب،القاهرة ،مصر،1423 هـ/2002 م ،ص132،131.

(2)- جميل ابراهيم علوش ،ابن الانباري وجهوده في النحو،رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف،بيروت،اشراف الدكتور الاب ميشيل ألار ،1977 م ،ص 135.

والتأويل للوصول إلى البنية العميقة للتركيب السّطحي؛ومن ثمّ كان في ظهور المنهج التحويلي ردّ اعتبار للنّحاة التقليديين.[1]

وإنّ غاية الدّرس النّحوي عند المحدثين [2] الاهتمام بسليقة المتكلّم اللّغويّة والتي تمكّنهم من الأداء الصحيح ، ثمّ تحليلها للوصول إلى القواعد العميقة التي يستعملها كلّ من المتكلّم والسامع.

وقد اختصّ الدّرس النّحوي عند التحويليين وذلك بعمدهم إلى المنهج الفلسفي العقلي وتأثّروا به في آرائهم ؛ ومن ثمّ فطنوا إلى القدرة العقلية الابداعيّة للمتكلّم في بناء جملة وفهمها و إدراك صحيحها من خطئها ، ورفضوا مصطلحات علم النّفس الفضفاضة ، التي تبعد عن التجريب والتجريد ؛ ومن ثمَّ تخالف المنهجيّة العلميّة.

و منه يمثّل مصطلحا (الأداء والقدرة) حجر الزاوية في النحو التحويلي، ويتصل أولهما بالبنية المنطوقة والأداء الفعلي للمتكلم.أمّا ثانيهما فيتّصل بالقدرة التحتيّة في بناء الجملة المنطوقة واصطلحوا على الأولى بالبنية السّطحيّة والثانية بالبنية العميقة.[3]

وقد اتبع القدماء المنهج الوصفي في استنباط القواعد النّحويّة ؛ وذلك من خلال استقرائهم لغة العرب من مصادرها الأصليّة (قرآنًا ، حديثاً، شعراً ،نثراً) ،كما اعتمدوا على المنهج المعياري في

(1)- نادية رمضان النجار،اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين،مراجعة وتقديم د.عبده الراجحي،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص179.

(2)- نادية رمضان النجار، المرجع نفسه ، ص 180 ،181 ، نقلا عن : حماسة عبد اللطيف،العربية ودور القواعد في تعليمها ، حوليات دار العلوم ، العدد14، 1991، ص 98،99.

(3)- نادية رمضان النجار ، المرجع نفسه ، ص 182.

تعليم القواعد وتلقينها ، وذلك لأنّهم كانوا معنيين بالصّواب والخطأ في اللّغة ، حريصين على ما يجب أن يُتكلّم به وليس ما هو مجرّد بالفعل من اللّغة.

وأدرك القدماء أنّ العلم بالقواعد النحوية وحده لا يكون بالسليقة أو الملكة اللّغوية ، بل يجب على من أراد اكتساب الملكة أن يعلم المفردات علماً جيّداً ، ثم يقوم بتطبيق قواعد الاختيار الدلالي بينهما ، والقواعد النّحويّة التي تؤلّف بينها في جمل مفيدة ذات دلالات معيّنة مختلفة وبذلك تكتسب الملكة عن طريق التكرار لكلّ ذلك.

وقد تأثّر المنهج النّحوي بالعلوم العقليّة من فلسفة ومنطق وفقه. ولاشكّ أنّه اكتسب شيئاً من منهج هذه العلوم ، و لربّما يكون هذا هو السّبب في وسمه بالغموض والتعقيد في بعض أبوابه[1].

*ومن هذه الخاصّيتين الأخيرتين للدّرس النّحوي عند القدماء نستطيع ربطها أو اسقاطها إنْ صحّ التعبير على مبادئ تشومسكي (الفطرة اللّغويّة والأداء الكلامي والمنطق و الفلسفة) بحكم أنّ النّظرية التوليدية نهضت على أساس منطقي وفلسفي ناتج عن نقد النّحو التقليدي أو بالأحرى النّحو العربي القديم.

وإضافة إلى دليل النّقل والمبادئ المتشابكة معه ومع الدلائل الأخرى التي أسست النظريّة التوليدية القضايا الثنائية التي تتماشى مع بعضها البعض لزاماً . ومنها نظريّة (الأصل والفرع)[2]

(1)- نادية رمضان النجار ، المرجع السابق ، ص 164، 165 ، 166.

(2)- درويش أحمد،التعليل اللّغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللّساني الحديث رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة،اشراف د.مكي درار ، كلية الآداب،اللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها،2013/2012 م، ص214،نقلا عن:أبو البقاء العكبري ،مسائل خلافية،تح:خير الحلواني،دار المأمون للتراث،سوريا،ط1، 2008، ص107.

والتي كانت من أبرز القضايا تناولاً؛ فما من كتاب في النّحو وأصوله إلاّ ويشير إلى هذه الثنائيّة وحسبنا في التدليل على أثر هذه الفكرة وتنوّع مفاهيمها ، فهي "منهج في ردّ كلّ فكرة متجانسة إلى شيء واحد، وهو القاعدة العامّة للباب ، والأدوات المتعددّة تردّ إلى أداة واحدة هي أم الباب ". ولقد بنى البغداديون تعليلاتهم لقواعد الأبواب على هذا المفهوم ،فتمكّنوا بواسطته إفراد كتب كاملة لتعليل القواعد كالزّجاجي والعكبري وابن الانباري ، وهذا أستاذنا الأخير تحدّث مطوّلاً عن هاته القضيّة (قضيّة الفرع والأصل) أو نطلق عليها (حمل فرع على أصل) كما ذكر[1] ومنه نحو إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد؛ لأنّ الجمع فرع و المفرد أصل ، كقولهم (قيم وديم) في (قيمة و ديمة) ، و(زوجة وثروة) في (زوج و ثور).

ومن حمل الفرع على الأصل عند أبي البركات ، حمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة ، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع ، قال أبو البركات:« والنصب في (تفعلون) ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم كما كان لنصب محمولاً على الجر في التثنية والجمع لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكما حُمِلَ النصب على الجر هناك ، فكذلك ها هنا إجراء للفرع على الأصل[2].ومن ذلك[3]حمل فتح النوع من الأفعال الخمسة المتصلة بواو الجماعة على فتحها في جمع الاسم ، وكسرها في الأفعال الخمسة المتّصلة بألف الاثنين حملاً على كسرها في تثنية الاسم يقول أبو البركات في قراءة من قرأ فتح النون مخففة من قوله تعالى :(فَبِمَ تُبَشَّرُونَ): "فإنّما كانت

(1)- درويش أحمد ، المرجع السابق ، ص 215.

(2)- درويش أحمد ، المرجع نفسه ، ص215 .

(3) - محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكر الانباري ، ص 329 .

مفتوحة ، لأنّها نون الجمع قياساً على فتحها في جمع الاسم نحو: الزيدون، كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا كان مثنى في نحو تفعلان ، قياساً على كسرها في تثنية الاسم نحو الزيدان حملاً للفرع على الأصل". ولقد حاول الأنباري[1] الرّد على ما احتجّ به الكوفيون من أنّ إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لتصحيحه ، إنّما هو هو دليل على أنّ الفعل هو الأصل فقال :« إنّما صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله طلباً للتّشاكل ، وذلك لا يدلّ على الأصليّة والفرعيةّ » ، ثمّ قال ردّاً على استدلالهم:" ويجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع كما بيّنّا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو(يَضْرِبْنَ) حملاً على (ضَرَبْنَ) وهو الفرع لأنّ الفعل المستقبل قبل الماضي ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا نحمل الأصل على الفرع هاهنا" [2] وهي من أهم القضايا في النحو العربي (قضية الأصالة و الفرعية) فذكروا عدّة أصول وجعلوا ما يقابلها فروعاً"فقرروا أنّ المصدر أصل المشتقات، وأنّ النكرة أصل والمعرفة فرع ، وأنّ المفرد أصل للجمع، وأنّ المذكر أصل للمؤنث، وأنّ التصغير والتكبير يردان الأشياء إلى أصولها" وتعدّ الأصلية أو ما يعرف بالتركيب الباطن ، والفرعية أو ما يعرف بالتركيب السّطحي محور النّظريّة عند التحويليين.[3]

(1)- كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد،الانباري،النحوي (ت577ه) ،الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين ،الكوفيين،دار الفكر،الجزء الأول ، ص 240.

(2) - أحمد المهدي المنصوري،أسمهان الصالح،النظرية التوليدية والتحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي ، ص 328 ، نقلا عن:عبد القادر،صالح سليم،تصريف الأفعال والمشتقات والمصادر ،1996 ، ص 12.

(3)_ أحمد المهدي المنصوري ، المرجع نفسه، ص 12.

المبـــحث الثاني : القيـــــــــــــاس

المطلب الأول : تعـــــــــريفه:

لغة:جاء في لسان العرب لابن منظور:

قيس:"قَاسَ الشيء يقيسه قيساً وقياسًا و اقتاسه و قيّسته إذا قدّره على مثاله،والمقياس: المقدار.وقَاس الشيء يقوسه قوساً :لغة في قاسَهُ يقيسه. ويقال:قسمته وقسته قوساً و قياساً ، ولا يقال أقسته ،بالألف. و المِقْياسُ : ما قِيسَ بِهِ . والقيسُ و القاسُ : القَدْر؛يقال رُمْحٍ و قاسُه. اللّيث: المِقَايَسة مُفاعَلَة من القياس."[1]

اصطلاحا:

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل "هو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع "وقيل:" هذا إلحاق الفرع بالأصل بجامع » ،وقيل:« هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع." [2]

وعرّفه ابن الأنباري كذلك في الإغراب بقوله: " وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كلّ ذلك في المعنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب"[3] .ومن خلال التعريفات يمكن

(1)- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري،لسان العرب،دار صادر،بيروت،المجلد(6)،باب السين،فصل القاف ، مادة (ق.ي.س) ، ص 187.

(2)- ابن الأنباري ،لمع الادلة ، ص 93.

(3)_ ابن الأنباري ،الاغراب في جدل الإعراب، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، المطبعة الجامعية السورية،1377هـ/1957م، ص45.

القول بأنّ القياس ذو وجهين إن صحّ التعبير فالتعريف الأوّل لابن الأنباري(حمل فرع على أصل بعلّة...)كأن تقول أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له ، أو تقول نصبت(لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لتوكيد الاثبات.[1]

و القياس-بهذا المعنى-يبتدعه النّحوي تنبيهاً إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح وهذا ما يعنيه النّحاة حين يقولون:« النّحو كلّه قياس » .

أمّا التعريف الثاني(حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه ...) فهو يريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي تحاكى به كلام العرب ، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح ، كأن تقول : صِحَافة و طِباعة على مثال قول العرب : نِجارة و زِراعة.[2]

وفي الفرق بين هذين الوجهين من وجوه القياس يقول الدكتور "تمام حسان":« القياس في عرف النحاة إمّا من قبيل القياس الاستعمالي ، وإمّا من قبيل القياس النّحوي ،والأول هو انتحاء كلام العرب ،وبهذا المعنى لا يكون نحواً بل تطبيقاً للنحو...وهذا القياس هو وسيلة كسب اللّغة في الطفولة ، وهو كذلك ممّا يطبّقه مجمع اللّغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة...أمّا القياس الثاني فهو النّحو كما يراه النّحاة، وإذا كان الأوّل هو الانتحاء فإنّ الثاني فهو النحو » [3]

وقد بيّن ابن الأنباري أهميّة هذا الأصل من الأصول النحوية(القياس)وحاول الرّد على من أنكره

(1) - محمد حسن عبد العزيز،القياس في اللغة العربية،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،ط 1415،1هـ/1990م، ص 153.

(2)- ابن الأنباري ، الاغراب في جدل الاعراب ، ص 19.

(3)- تمام حسان،الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة ، علم الكتب، القاهرة، مصر،1420هـ/200م، ص 152 ،153.

وعقد له فصلاً ، ويقول مدللاً على ذلك : "اعلم أنّ انكار القياس في النّحو لا يتحقّق،لأنّ النّحو كلّه قياس ، ولهذا قيل في حدّه:« النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو".ومن هذا فقد ربط الانباري بين القياس والنحو ، وعدّ إنكار القياس هو انكار للنّحو نفسه ، لأنّ النّحو كلّه قياس.

واستدلّ على أهمية القياس بقوله:« ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أنّ أئمة الأمة من السلف و الخلف أجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النّحو ما يعرف به المعاني المتعلّقة معرفتها به منه ،ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع ، وإلاّ لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلاّ به.» [1]

المطلب الثاني : أقسامه : ينقسم القياس باعتبار العلّة إلى[2] قياس علّة وشبه، وطرد ،وكان حقّ هذه الأقيسة أن تردّ في الحديث عن الركن الثالث من أركان القياس وهي العلّة الجامعة. وذكر ابن الانباري في هذه الصّدد بقوله:اعلم أنّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه،وقياس طرد.

فأمّا قياس العلّة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة.

وأمّا قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء.

(1) - ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 95.

(2)- ابن الأنباري ، المصدر نفسه ، ص 105.

وأمّا قياس الطّرد فهو معمول به عند كثير من العلماء.

وقياس العلة فقد عرّفه بقوله:"اعلم أنّ قياس العلّة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلّة الاسناد.

ويستدلّ على صحّة العلّة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول.[1]

أمّا التأثير[2]: فهو وجود الحكم لوجود العلة وزوالها ، وذلك مثل أن يدلّ على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الاضافة ، فإذا طولب بالدليل على صحّة العلّة ، قال :" الدليل على صحّتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء وعدمه لعدمها،ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الاضافة لعادت مبنية ، كما قال الله تعالى :« وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْه » .

وأمّا شهادة الأصول فمثل أن يدلّ على بناء« كيف؟ » و« أين؟ » و« أيّان؟ » و« متى؟ » لتضمّنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحّة هذه العلّة قال :« الدليل على صحّة هذه العلّة أنّ الأصول تشهد ، وتدلّ على أنّ كلّ اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيّاً ، فإنْ قيل: « ومن أين زعمتم أنّ الأصول تشهد : أنّ كلّ اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا« أيّا » مع تضمّن معنى حرف الاستفهام كما تضمّنت « كيف » وأخواتها؟ ، وقيل:« إنما بقوا «أيّا » وحدها على إعرابها مع تضمّن مع الحرف تنبيهاً على أنّ الأصل في الاسماء الاعراب

(1)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 106.

(2)- ابن الأنباري ، المصدر نفسه ، ص 106.

كما أنّهم بقوا الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التوكيد–مع مشابهة الاسم الموجبة للاعراب– على البناء تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء ؛على أنّهم قد قالوا:« إنّما أعربوها حملاً على نظيرها ونقيضها : فنظيرها: (جزء) و نقيضها:(كل). وبنوا الفعل المضارع إذ اتّصلت به نون التوكيد لأنّ نون التوكيد أكّدت فيه الفعليّة فردّته إلى أصله وهو البناء ، على أنّ (أيّاً) جاءت شاذة في بابها والشواذ لا تورد نقصاً على القواعد المطّردة ، على أنّ(أيًّا) جاءت شاذة في بابها ،والشّواذ لا تورد نقصاً على القواعد المطّردة، ألا ترى أنّ الأصل في كلّ واوٍ تحرّكت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً نحو(باب،ودار ، وعصا ، وقفا) والأصل فيها: (بَوبٌ، ودَوَرٌ ،وعَصَوٌ ،وقفوٌ) ، فلمّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ، ولا يجوز أن يورد(القَوَدَ) و(الحوَكة) نقضاً ، لشذوذه في بائه فكذلك ها هنا.[1]

أمّا النوع الثاني من القياس في أقسامه عند أبو البركات فيتمثّل[2]في قياس الشّبه إذ يقول فيه:"اعلم أنّ قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل ، وذلك مثل أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنّه يتخصّص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه ، فكان معرباً كالاسم ".

وبيان ذلك أنّك تقول: (يقومُ) فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين اختصّ بالاستقبال ، كما أنّك تقول:(رجلٌ) فيصلح لجميع الرّجال ، فإذا ادخلت عليه الألف واللام

(1)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 107.

(2)- ابن الأنباري ، المصدر نفسه ، ص107 ،108 ،109.

فقلت(الرّجل) اختصّتِ برجل بعينه؛ فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختصّ بعد شياعه ، فقد شابه الاسمَ والاسمُ معرب ،فكذلك ما شابهه أو يدل على اعرابه بأنّه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ؛ والاسم معرب فكذلك هذا الفعل .وبيانه أنّك تقول :

(إنّ زيداً ليقوم) كما تقول : (إنّ زيداً لقائمٌ) ، و(قائمٌ) معرب ، فكذلك ما قام مقامه. أو يدلّ على إعرابه بأنّه يدلّ على الحال والاستقبال ، فأشبه الاسماء المشتركة ، و الاسماء المشتركة معربة فكذلك ما أشبهها ، أو يدلّ على إعرابه بأنّه على حركة الاسم وسكونه ، فإنّه قولك(يَضْرِب) على وزن (ضارب) ، وكما أنّ (ضَارِب)معرب فكذلك ما أشبهه .

والعلّة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول : هي الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني : هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث : الاشتراك ،والعلة الجامعة بين الفرع و الاصل في القياس الرابع: جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه.[1]

وأمّا عن قوّة هذا النّوع من القياس في الاستدلال ، فقد صرّح ابن الانباري بقوله[2]:" وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التّمثّل به في أوجه الوجهين كقياس العلّة ، لأنّ قياس العلّة إنّما جاز التّمسّك به لأنّه يوجب غلبة الظّن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظّن فجاز التّمسّك به ، ولأنّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه. ولو لم يدلّ على جواز التّمسّك به إلاّ أنّ

(1)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 109.

(2) - ابن الأنباري ، المصدر نفسه ، ص 109.

الصحابة تمسّكوا به في المسائل الظّنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ، ولا غيّره مغيِّر ،لكان ذلك كافياً". وفي القياس قسم ثالث ألا وهو قسم قياس الطرد. إذ يقول أبو البركات فيه :"اعلم أنّ الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاحالة في العلّة .واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنّه ليس حجّة ، لأنّ مجرّد الطّرد لا يوجب غلبة الظّن ، ألا ترى أنّك لو علّلت بناء(ليس) بعدم التّصرّف لاطراد البناء في كلّ فعلٍ غير متصرّف ، و اعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الاعراب في كلّ اسم غير متصرّف ؛فلمّا كان ذلك الطّرد لا يغلب على الظّن أنّ بناء(ليس) لعدم التّصرّف إنّما بني لأنّ الأصل في الأفعال البناء.[1]

المطلب الثـــالث : تطابقات النظرية التوليدية معه:

بعد التّعمّق في الدليل من أدلّة النّحو عند أستاذنا أبو البركات ألا وهو القياس يتّضح بأنّه هو الآخر كان له دور رئيسي في النظرية التوليدية حتّى أنّ كلاً من المبادئ المؤسسة لهذه النظرية قد تدخل في هذا الدليل إذ أنّ الفطرة اللّغوية والأداء الكلامي ينعكس في القياس بأنّ الطفل الصغير قد يقيس على الكلام المسموع وينطق بمثله حتّى يكبر وتنطبع عنده الابداعية أو حتى يستوعب كلّ ما يُقال عن طريق الحدس ، وذلك يمكن له التمييز بين الجمل النحوية البسيطة وغير النحوية ويفهم معنى القاعدة أو الجملة المذكورة و يزول الغموض عنهما ، ويعرف كذلك كلّ ما هو نحو وأقام عليه التحويل و الذي يكون مبني على أسس و قواعد شكلية والنحو العالمي القائم على البحث عن الأسس المشتركة بين اللّغات كل.

(1)- ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ص 109.

ومنه قواعد هذا النحو التوليدي [1]تحتاج كذلك إلى خاصية مهمّة وهي خاصّية التكرار ، وتعني هذه الخاصيّة القدرة على تطبيق قاعدة أكثر من مرّة لإنتاج تركيب ما ومنه يكون ذلك قياساً على الجمل و منه قياس الطرد فإذا اطردت قواعد النّحو المقصودة ، والتمييز بين التراكيب العميقة

والتراكيب السطحية يمكن التمييز بين بنيتين ظاهرتين لتركيب الجمل ، فعندما أقول مثلاً: محمد كسر الشباك ، والشباك كُسِرَ بواسطة محمد في المصطلحات التقليدية: الجملة الأولى في صيغة البناء المجهول.يمكن أن نؤكّد في ضوء النّظريّة التوليدية أنّ هذا التّمييز بينهما هو اختلاف في بنيتها السّطحيّة ، أي في الشكل التركيبي لهما كجمل واقعيّة في العربية.

وموضوع علم اللّغة[2]هو اللّغة المنطوقة أو المكتوبة في المواقف الفعلية ، والهدف من دراسة هذه المادة (القياس) عند أنصار المنهج الوصفي التجريبي هو أن نضعها في أنماط ونماذج صوتية أو صرفية أو نحوية...وعلى أساس مادة محدودة تضع فروضاً تتصل ببنية هذه المادة تنطبق على أية مادة أخرى ، وهذا القدر من المادة هو ما يعرف بالعينة أو المقيس عليه.

وقد ظلّ هذا المسلك الذي يعتمد في الدراسة على تحليل قدر محدود من اللّغة منتشراً في الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن ، ومازال مستخدماً في الجامعات المصرية ،وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ علماء العربية حين جمعوا مفرداتها ، ووضعوا نظامها الصوتي والصرفي والنحوي قد نهجوا هذا المسلك فاكتبوا بالقليل عن الكثير وقاسوا ما لم يسمع على ما سمع.

(1) - ينظر:صلاح الدين صالح حسنين، في لسانيات العربية،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،1423 هـ/ 2011م، ص92.

(2)- محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، ص 134.

بيد أنّ المنهج التجريبي لم يستمرّ مسيطراً على البحث اللّغوي مطوّلاً ، فقد ظهر منهج جديد في أواخر الخمسينيات عرف بالنحو التحويلي التوليدي ويرتبط هذا المنهج أساساً باسم (تشومسكي) هذا المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والتجربة ، وافتراض الفروض واختبارها ، ولا يعتمد ألبته على الاستنتاجات العقلية التي لا تخضع للتجربة.[1]

وخلاصة القول[2]إنّ فكرة القياس مرتبطة بالعقل والتفكير فهي جزء من قوانين المنطق العقلية وهبة العقل والتفكير لا تختلف باختلاف العصور ، ولا من انسان إلى آخر ، ولا هي حكر على أمّة من دون أخرى ، أمّا الرّصيد العلمي الذي تكتسبه الانسانية فهو نتيجة مجهودات مضيئة متتابعة تنظم وتزيد في البناء لبنة وهذا شأن البحوث النحوية فقد بدأت قليلة ساذجة على يد أبي الأسود الدؤلي ثمّ أخذت في التّوسّع على يد من جاء بعده. فكان ابن أبي اسحاق فمدّ القياس وعلّل العلل وأدرك لأنّه ثمّة ظواهر في اللّغة العربية تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها إلاّ عمله هذا بدايات أوليّة تطوّرت على من جاء بعده.

ولقد أجاز النّحاة القياس على ما توصّلوا إليه بالقياس والاستنباط لأنّه بعد ثبوته يصلح أن يكون أصلاً بعد أن كان فرعاً.نحو قياسهم اسم الفاعل على الفعل المضارع لأنّه أشبهه ، فأخذ حكمه في العمل، ثم قست الصّفة المشبهة على اسم الفاعل وليس بينهما وبين المضارع وجه شبه تقاس به عليه[3].والمنهج التحويلي من المناهج الحديثة المعاصرة في الدراسات اللّغوية الغربية ،وأصبح له

(1)- محمد حسن عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 134.

(2)- التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو،دار الوعي للنشر و التوزيع ، الرويبة، الجزائر ، د ط، 2008،ص 198.

(3)- تمام حسان،الاصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة ،ص 198،199.

شأن كبير في أمريكا ، وبلغ أثره مجمل الدراسات اللغوية العالمية ومنها الدراسات اللغوية العربية حيث ابتدأ بعض اللّغويين المحدثين من العرب والمعنيين بالعربية جهداً خاصاً في تطبيق بعض الأسس التحويلية على النحو العربي ، وأبرز مفاهيم ذات صفة منهجية تحويلية في الدراسات النحوية القديمة[1].وقد أخذ التحويليون هذا المبدأ واستخدموه في تحليل الظاهرة اللغوية بعد أن أضافوا إليه أشياء أخرى ليتلائم مع نظريتهم اللّغوية. إلاّ أنّ العلاقة بين العقل واللغة أو بين اللغة والفكر لم تكن في حديث التحويليين فقط وإنّما هو حديث كثير من اللغويين قدماء ومحدثين ويتلخّص ذلك في توجيههم للغة والفكر أيّهما يتحكّم بالآخر ،فبينما اعتمدت النظرية التحويلية توجيه الفكر للغة(وبخاصّة البنية العميقة)،ذهبت فرضيات أخرى إلى الضّد من ذلك منها فرضية وورف (whorf) المعروفة ومفادها أنّ اللّغة تتحكّم بالفكر وتوجيه وجهة معيّنة ليس بسبب من مفرداتها فحسب بل وبسبب شكل البنية الداخلية أيضاً.[2]

*ومنه يكمن أن نفترض تأثّر تشومسكي ، والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة بحكم أنه قد درس العبرية القديمة بإتقان ، وكان يعتبر من المبرزين فيها ، وربّما درس أصول النّحو العربي عن طريق المترجمات العبرية[3] . ومنه فقد يمكن أن تشومسكي قد قاس على ما جاء به النحاة العرب و وضع أسس و مبادئ وافقت أسس والأصول العربية فقط اختلاف بالتسمية.

(1)- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ط1، 1986، ص 43،نقلا عن:نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان،1980.

(2)- علي زوين ، المرجع نفسه ، ص 43، نقلا عن :عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية ، ص86.

(3)- علي زوين ، المرجع نفسه ، ص 44، نقلا عن: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 108.

وقد لخّص بعض الباحثين الجوانب التحويلية في النحو العربي[1] بالأمور الآتية :

1. قضية الأصلية والفرعية : النكرة أصل المعرفة ، المفرد أصل الجمع...إلخ .

ويقول د.أحمد سليمان ياقوت في كتابه[2] إنّ الأصلية والفرعية في الدرس النحوي عند العرب تتجليان في نقاط كثيرة منها:

أ_المذكر أصل للمؤنث الذي هو فرع عليه.

ب_المذكر أصل للمعرف الذي هو فرع عليه.

ج_ المفرد أصل للمثنى والجمع اللذين هما فرعان عليه.

د_ الخلاف بينهم في أيّهما هو الأصل:الفعل أو المصدر.

هـ_ التصغير يردّ الكلمات إلى أصولها.

و_ القلب المكاني دليل على أنّ للكلمة أصلاً قبل هذا القلب ، وما يتّصل بذلك من اعلال و إبدال.وثاني قضية تحويلية في النّحو العربي قضية العامل[3] أيضاً ؛ إذ يرى أنّها تمثّل البنية العميقة أو الجانب العقلي والإدراكي في اللّغة ؛ إذا يعدّ العامل[4]حجر الزاوية في النّحو العربي ، فقد

(1)- علي زوين ، المرجع السابق ، ص 47، نقلا عن: عثمان أمين ، فلسفة اللغة العربية، ص 23،24.

(2)- أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، دط،1985 ، ص91.

(3) – علي زوين ، المرجع السابق ، ص 48 ، نقلا عن : فلسفة اللغة العربية ، ص23 ،24.

(4)- ينظر: عبده الراجحي،النحو العربي والدرس الحديث،ص 147،و بهنساوي حسام ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللغوي الحديث ، ص30 ،31.

نشأت هذه الفكرة بالمؤثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة ، وقد حظيت هذه القضية باهتمام بالغ من اللّغويين المحدثين أيضاً ومنهم (تشومسكي) ، الذي تنطلق نظرية ربط العامل عنده من منطلقين أساسيين هما : الأثر ، والمضمر ، ولعلّ تشومسكي على هذين تحتاج إلى إعادة صياغة العنصرين والتفاعل بينهما هو الذي دفعه إلى أنْ تجعل منها قاعدة كلية يفترض فيها أنّ العامل في المقول هو الفعل ، والعامل في الفاعل هو ما يسمّى« الصّرفة » التي تتضمّن صفات التطابق و الزمن و الجهة. ويرى تشومسكي أنّ نظرية العامل والربط السياقي تمثّل ذروة ما توصّلت إليه النظرية من اكتمال وإلى بذل قصارى جهده من أجل أن تكون نظرية لغوية متماسكة. [1]

3_قواعد الحذف.

4_قواعد الزيادة والإقحام.[2]

5_قواعد إعادة الترتيب: التقديم والتأخير وما أشبه، ويتمثّل ذلك فيما يسمّيه العرب(فضلة) كالمفاعيل والحال...إلخ. وقد تشابه خاصية التحويل عند تشومسكي وأنصاره في كثير من جوانبها التي ذكرت قبل هذا إلى حد كبير.[3]

(1)- بهنساوي حسام، أهمية الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث(في مجالي:مفهوم اللغة و الدراسات)،مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة،مصر،1413هـ/1994م، ص34.

(2)- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث، ص48.

(3)- بهنساوي حسام ، المرجع السابق ، ص34.

وإنّ المتفحّص والمدقق في الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التحويلية، والقواعد النحوية التي أرساها علماؤنا العرب القدامى يجد أنّ النّحو العربي لم يكن غافلاً أو بعيداً عن هذه الأسس والأفكار.[1]

ومنه الحذف ظاهرة لغوية عامة تقع في أكثر اللّغات ؛ حيث يميل النّاطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللّغوية التي يمكن فهمها من سياق الكلام ، وإن كان وقوعها في العربية أكثر وضوحاً لميلها إلى الإنجاز والاختصار ، وقد شمل الجوانب اللّغوية الثلاثة : (الصوتي والصرفي والتركيبي). والحذف يصيب العنصر الأساسي في الجملة ، كما يصيب أيضاً المكملات فيها ، وهو يقع على جميع أقسام الكلم (حروف و أسماء وأفعال بالإضافة إلى الجمل والتراكيب) وعلى مذهب التحويليين يقع الحذف في البنية السّطحيّة ، وإثبات البنية العميقة يمكن التوصل إلى العنصر المحذوف مع اختلاف الدواعي لذلك[2]مع وجود الدليل على المحذوف لفظيّاً كان أو معنويّاً يقول ابن جنّي:" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس من ذلك إلاّ عن دليل عليه وإلاّ كان فيه ضرب من تكلّف بعلم الغيب في معرفته" [3]. أمّا قاعدة الزيادة قضيّة نجدها قد لاقت كثيراً من عناية كلتا المدرستين ، فالتحوليون يشيرون إلى أنّ هناك تركيبات نظميّة قد ظهر فيها

(1) - أحمد المهدي المنصوري،اسمهان الصالح،النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي ، ص30 ، نقلا عن : عبد المطلب محمد ، النحو بين عبد القاهر و تشومسكي، مجلة فصول ، مجلد5، العدد12،1984هـ، ص 31.

(2)- نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص192،نقلا عن :فكري محمد أحمد، التقدير عن سيبويه والمنهج التحويلي،مقالة من مجموعة مقالات مهداة للمشرف الالماني(فيشر)،تحرير د.محمد فهمي حجازي,مركز اللغة العربية، القاهرة،مصر،1994، ص353.

(3)- نادية رمضان النجار ، المرجع نفسه ، نقلا عن: ابن جني ، الخصائص ، الجزء 2،باب شجاعة العرب ، ص 354 .

كلمات لا تدلّ على معنى العمق وإنّما تفيد وظيفة تركيبية ما؛ ومن ثم تُعدُّ لوناً من ألوان الزّخارف.[1]

أمّا النّحاة التقليديون فقد اختلفوا في تعريف (الزيادة) قديماً وحديثاً ، وغايته ما يستخلص منها، أنّه هو الذي يمكن الاستغناء عنه في الغالب ، فلا يتأثّر المعنى بحذفه ، وربّما لا يستغنى عنه فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملاً لا يؤثّر في غيره و لا يتأثّر بغيره، سواء كان أصله مُهملاً مثل: (لا النافية) الزائدة أم كان في أصله عاملاً ، مثل (كان) الزائدة[2]والقواعد التوليدية التحويلية قواعد علمية تصف قضايا اللغة العربية وتفسّرها وتفيدنا بما يجب أن ندركه عن اللّغة من حيث هي تنظيم قواعد قائم بذاته فهي ليست ، بالتالي ، قواعد تربوية.إنّما بالإمكان أن نلجأ إليها نستعين بها في عملية تحضير المواد التربوية لتعليم اللّغة العربية.[3]

والتحويل في الفكر النحوي التحويلي[4] قد قام على أساس أنّ هناك لكلّ جملة ينطق بها المتكلّم بنيتين إحداهما عميقة ، والأخرى سطحيّة ، وكان لابدّ من "التحويل"بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجرّدة إلى عالم التّحقق الصّوتي ، فإنّ هذه الفكرة نفسها التي أدّت إلى ضرورة " التحويل" في المنهج التحويلي الحديث قد وجدت بشكل أو بآخر في الفكر النّحوي العربي القديم.

---

(1)- نادية رمضان النجار ، المرجع السابق ، ص 190، نقلا عن:بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ،البرهان في علوم القرآن،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر، الجزء الثالث ، ص 70-72.

(2)- نادية رمضان النجار ، المرجع نفسه ، ص191 ، نقلا عن :عباس حسن ، النحو الوافي،دار المعارف،1996،الجزء الأول ، ص66.

(3)- ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،لبنان، ط2 ، 1406هـ/1986م ، ص21.

(4)- محمد حماسة عبد اللطيف ، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،2006 ، ص22،21.

وبعد تناول النّحاة العرب القدماء تطبيقاً لفكرة المواءمة بين العمق المقدار و السطح الظاهر. فهناك دائماً« نموذج » أو« معيار » أو« أصل » تجريدي في الغالب يحاول« الكلام » الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيّز الوجود. وقد جمع النّحويون القدماء بين النموذج التجريدي والتعبير والتعبير الواقعي المنطوق ، وجعلوا أحدهما-وهو النموذج المجرّد-أساساً للآخر وحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرّد أساساً للآخر.

ومنه يعنينا أنّ [1]مفهوم « البنية العميقة » لا المصطلح الخاص بها، وكان موجوداً في معالجتهم وقد عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم« أصله كذا » أو« قياسه كذا » أو « هو على تقدير كذا »

أو« تأويله كذا » أو« على نية كذا » إلى آخر العبارات التي تعنى بها شيئاً واحداً هو أنّ هناك« بنية عميقة »وراء« السطح » المنطوق.و لقد استغلّ مفهوم« البنية العميقة » في التفريق بين معاني العبارات التي يكون ظاهرها فيه لبس ، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذي يؤدّي إلى إزالة هذا اللّبس أو الغموض الذي يوجد في العبارات أو الجمل ذات المعاني ambiguous sentrences ،مثال ذلك هذه الجملة :

- زيـــــارة الأقـــارب مكلّفة.

فالتركيب الإضافي« زيارة الأقارب » قد يكون معناه :

(أ) يزورنا الأقارب

(1)- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 34.

(ب) تزور الأقارب

ونذكر أيضاً قضيّة التحويل الذي ذُكِرَ في الفكر النحوي التحويلي قد قام على أساس أنّ هناك لكلّ جملة ينطق بها المتكلّم بنيتين إحداهما عميقة والأخرى سطحيّة، وكان لابدّ من« التحويل»

بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة الموجودة إلى عالم التحقق الصوتي، فإنّ هذه الفكرة نفسها أدّت إلى ضرورة « التحويل» في المنهج التحويلي الحديث قد وجدت بشكل أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم[1] ويعدّ تناول النحاة العرب القدماء تطبيقا لفكرة الموائمة بين« العمق » المقدر و« السطح » الظاهر، فهناك دائماً« نموذج » أو « معيار » أو« أصل » تجريدي في الغالب يحاول[2] « الكلام » الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيّز الوجود.وقد جمع النحويون القدماء بين النموذج التجريدي و التعبير الواقعي المنطوق ، وجعلوا أحدهم- وهو النموذج المجرّد-أساساً للآخر ، وحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرّد أساساً للآخر. ومفهوم« البنية العميقة » وراء كثير من التفريق بين عناصر في الجملة والتفريق بين البدل وعطف البيان في المواضع التي لا يكون فيها عطف البيان بدلاً، والتفريق بين الاضافة اللّفظية والإضافة المعنوية ، وراء كلّ ما يقال عن الحمل على المعنى ، والتقديم والتأخير ،و الحذف وافتراض التركيب الذي يوازي التحذير والإغراء ، والتركيب الذي يوازي التّعجّب بصيغتيه القياسيتين ، والجمل التي لها محل من الاعراب.

(1)- محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، ص 35 ،36.

(2)- محمد حماسة عبد اللطيف ،المرجع نفسه ، ص 36.نقلا عن :نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ص 45-79.

وقد كان هذا المنحى واضحاً في تناول النحويين ، إذ كانوا يراعون دائماً« البنية العميقة »أو ما يقدرونه للجملة المنطوقة . فالنحو العربي قام على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحيّة ومعظم خلافات النحويين كان حول تقدير البنية العميقة ،أو حول القواعد التحويلية التي تتّبع في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السّطحيّة ، ومثال على ذلك الاسم المنادى سواء كان منصوباً أو مبنياً في محل نصب يجعله النّحاة منتمياً إلى الجملة الفعلية التي حذف فيها الفعل والفاعل . ونستطيع القول-إذن-بأنّ منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجاً يقوم على افتراض« بنية عميقة » لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ، ولكنّهم عبروا عنها بمصطلحات مختلفة تبدت في معالجتهم ، و« بنية سطحية » لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم ، وتعاملوا مع عدد من« القوانين التحويلية » التي تحكم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية ، ويمكن أن نطلق على هذا« التحويل » لديهم أنه تحويل عفوِيٌّ قائم على دقة النظر للأمور ، ويكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه واستواء الطريق الذي أمروه ، وليس ذلك لأنّ هناك منهجاً حديثاً يفعل ذلك ، ولسنا نريد بهذا أن نقول إنّهم سبقوا إلى ذلك ، ولكنّ الوصف المجرّد لما فعلوا، هو الذي يؤدّي إلى هذا الحكم مع ملاحظة أنّ كلّ منهج له سياقه الفكري الخاص به ، وظروفه الثقافية التي تحكمه.[1]

(1)- محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 39 .

المبـحث الثـــالث:استصحـــــاب الحال

المطلــب الأول: تعـــريفه

لغة:

يعرّف اللّغوي ابن منظور[1] الاستصحاب في قوله : صحب :صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً وبالضم و صَحَابة ،بالفتح ، وصاحبه ،عاشره.والصّحْبُ:جمع الصاحب مثل راكب و ركب.

و الأصحاب: جماعة الصّحْب مثل فَرْح و أفْراح . و الصاحب: المعاشر. لا يتعدّى تعدِّي الفعل أعني أنّك لا تقول : زيد صاحِبٌ عمراً ، لأنّهم إنّما استعملوه استعمال الاسماء ، نحو غلام زيد ولو استعملوه استعمال الصفة لقالوا : زيد صاحبٌ عمراً ، أو زيد صاحبُ عمرو ، على إرادة التنوين ، كما تقول :زيدٌ ضاربُ عمراً ، و زيدُ ضاربُ عمرٍ ، تريد بغير التنوين ما تريد بالتنوين والجمع أصحاب و أصاحيبُ ، و صُحْبان ، مثل: شابٌ وشُبَّان ، وصِحاب مثل جائع وجيعان وصحْب وصِحابة...وأصْحَبَ : بلغ ابنه مبلغ الرّجال . فصار مثله ، فكأنّه صاحبه.و اسْتَصْحَبَ الرجل :دعاه إلى الصُّحْبَة ، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه فقال :

– إنَّ لَكَ الفَضْلَ عَلَى صُحْبَتِي ،

والمِسْكَ قد يُسْتَصْحِبُ الرّامِكَـــا[2]

---

(1)– ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد(1)، باب (ب)، فصل الصاد المهملة ، مادة (صحب) ، ص 519،520.

(2)– ابن منظور ، المصدر نفسه، ص 519،520

والاستصحاب لغة مأخوذة من المصاحبة ، وفي اصطلاح أهل الأصول هو عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على ثبوته في الزمن الأول ، أي ثبوت أمر في الزمن الحاضر بناءً على ثبوته فيما مضى.[1]

اصطلاحـــا:

يعرّفه ابن الأنباري في رسالته الاغراب في جدل الاعراب بقوله : وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل وأما عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنّما كان مبنيا لأنّ الأصل في الأفعال البناء و إنّ ما يعرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على حجّة الشّبه فكان باقياً على الأصل في البناء.[2]

ويعرّفه في رسالة "لمع الأدلة " بقوله :

« اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب حال الأصل في الاسم وهو الاعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء ، حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الاعراب. وما يوجب البناء في الاسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف فشبّه الحرف في نحو (الذي)، وتضمّن معنى الحرف في نحو(كيف). وما يوجب الاعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب،يكتب،و يركب) وما أشبه ذلك. ومثال

---

(1)- حليمة كعلة ، حورية الصديقس وآخرون ،أصول النحو العربي عند السيوطي من خلال كتابه الاقتراح في علم أصول النحو ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الليسانس في اللغة العربية،اشراف:أحمد الشايب عرباوي ،كلية الآداب واللغات،المركز الجامعي بالوادي،1432-1433هـ/2011-2012م،نقلا عن: هيثم هلال،معجم مصطلح الأصول ، ص 24.

(2) - أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الانباري (ت 577هـ) ،الاغراب في جدل الاعراب ، تحقيق سعيد الافغاني ،مطبعة الجامعة السورية،1377 هـ/1957م ، ص 46.

التمسّك باستصحاب الحال في الاسم المتمكّن أن تقول:"الاصل في الاسماء الاعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه. وهذا الاسم لم يشبه الحرف ، ولا تضمّن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب".

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمة: "الأصل في الافعال البناء؛وإنّما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل له يشبه الاسم ، فكان باقيا على أصله في البناء."[1]

المطلب الثـــاني: قـواعد الاستدلال باستصحاب الحـال [2]

استدلّ الأنباري ما يكون مهمّته ضبط عملية الاستدلال باستصحاب الحال من قواعد التوجيه وكيفية الاستدلال به ؛ ومن هذه القواعد قوله:

✓ التمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلّة المعتبرة :

ومنه فقد صرّح بذلك في (لمع الادلة) ،كاستصحاب حال الأصل في الاسماء وهو الاعراب واستصحاب حال الاصل في الأفعال وهو البناء.

ويستدلّ بهذه القاعدة على أنّه لا يجوز أن يعمل مع حرف القسم محذوفًا من غير عوض ، لأنّ الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، و إنّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا

(1)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 141،142.

(2)- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الانباري ، ص 470،471.

كان عوض ، ولم يوجد ها هنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويتمسك بالأصل في الرّد على ما اعترض به الكوفيون من قول العرب (أللّه لأفعلن) ؛لأنّه إنّما جاز ذلك مع اسمه عزَّ وجلَّ لكثرة الاستعمال فبقينا فيما عداه على الأصل.

✓ من تمسّك بالأصل خير عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل:ولقد احتجّ بها في إثبات أنّ (كم) مفردة موضوعة للعدد ، ومن ثمّ قالوا معترضاً على مذهب الكوفيين في جعلها مركّبة من (ما) زيدت عليها الكاف« لا نسلم،فإنّ هذا مجرّد دعوى من غير دليل ولا معنى » فهو يعدّ ما ذهبوا إليه عدولاً عن الأصل ، ومن ثمّ افتقروا إلى إقامة الدليل.[1]

✓ استصحاب الحال من أضعف الأدلة[2]:

استصحاب الحال من أضعف الادلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، لا ترى أنه لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمّن معناه وكذلك لا يجوز التمسّك في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النّحو. ولقد استعان الأنباري[3] بهذه القاعدة في الاعتراض على ما احتجّ به البصريين على فعلية (نعم) و (بئس) ، إذ قالوا الدليل على أنّهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان

(1)- محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، 471.

(2)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص142.

(3)- ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ص 86.

على الفتح ، فقال أبو البركات « وهذا تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلّة » واستدلّ على فعليتهما بأدلّة أخرى.

✓ الرفع قبل النصب والجزم:

كما استعان أبو البركات بهذه القاعدة في إبطال مذهب الكوفيين ، وقد ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة ، فقال: « هذا فاسد ؛ وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم» ويستدلّ بذلك أيضاً في (لمع الأدلة) عند حديثه عن الاستدلال بالأصول ؛ لأنّ الاصول تدلّ على أنّ الرّفع قبل النصب فالرّفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أنّ الرّفع قبل الجزم ؛ لأنّ الرّفع في الأصل من صفات الأسماء.والجزم من صفات الأفعال ، ولما كانت رتبة الاسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرّفع قبل الجزم.

*وهذه بعض قواعد التوجيه التي استعان بها الأنباري في تجريد أصل وضع الحرف والكلمة والجملة وهي الجملة ، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها.[1]

*وقد اعترض على الاستدلال باستصحاب الحال ، وذلك مذكور في الإغراب في جدل الاعراب بقول ابن الأنباري : "وهو يذكر دليلا يدلّ على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدلّ الكوفي

(1)- ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص 132،133.

على زواله إذا تمسّك البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبيّن أنّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع قد أشبه الاسم و زال عنه استصحاب حال البناء ، وصار معرباً بالشّبه ، فكذلك فعل الأمر.

والجواب أن يبيّن أنّ ما توهّم دليلاً لم يوجد، فيبقى التّمسّك باستصحاب الحال صحيحاً.[1]

المطلب الثـــالث : تطابقات النظرية التوليدية معه :

إنّ ابن الأنباري يرى أنّ الاستصحاب من أضعف أدلّة النّحو ، ولذلك يستحسن عدم التمسك به إذ وُجِدَ هناك دليل ،ومنه فالسّيوطي يذهب إلى ما ذهب إليه ابن الانباري ؛ حيث أنّ الملاحظ أن هذا الاخير لم يعطي للاستصحاب اهتمام كبير في كتابه كما فعل أستاذه إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ التمسّك به ليس صحيحاً.

ومنه فدراسة دليل استصحاب الحال[2]باعتباره ركناً مهماً من أركان الاستدلال النّحوي البصري تحديداً ، في ضوء ما قدّسه النحويون قديما ، وفي ضوء قدّمه علم اللّغة الحديث ممثّلاً بمنظورين مهمّين ، و هما: المنظور الوصفي ، والمنظور التحويلي. ومن ثمّ تقديم تصوّر تكاملي يضع هذا الدّليل في موضعه الحقيقي من الخطّة النّحويّة ، لا يبقى الحديث عنه مجرّد حديث مختصر وعابر .

(1)- ابن الانباري ، الاغراب في جدل الاعراب ، ص 63 ،64.

(2)- عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة ، استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي ،مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب ، المجلد7 ، العدد3 ، 1432 هـ/ 2010م ، ص344.

وبعد معرفة مفهوم استصحاب الحال لابن الانباري يمكن القول[1] أنّ هذا الدليل يقوم على مسألة "الأصل والفرع " ، إذ يستصحب الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وهذا الفهم بلا شك مأخوذة من استصحاب الحال في الفقه، فالاستصحاب عند المثقفين وأصحاب الأصول" أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي ".

وإنّ المدقق في ما استدلّ به البصريون[2] – في ظاهر الأمر–يرى أنّ تمسّكهم باستصحاب الحال هو دليل عليهم وليس لهم، أي أنّه يخدم المذهب الكوفي القائم على أنّ السّماع الذي يتمثّل بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وكلام العرب (الشعر) ، ولكن ما يشفع للبصريين هنا هو تحليل الكوفيين للمسموع بحاجة إلى إعادة نظر ،أمّا تحليل البصريين له فهو أكثر إقناعاً ، لذا يقول: إنّ استصحاب الحال في هذه المسألة من الأدلة المعتبرة ، وهو أساس عملية الاستدلال. إذن فالكوفيون يعتمدون في صحّة مذهب وتقويته على السماع ، في حين البصريين يعتمدون على استصحاب الحال ، ويظهر هذا في قولهم : " أجمعنا على أنّ الأصل في حروف الجر أن تعمل مع الحذف في بعض المواضع ". والتمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلّة المعتبرة.ودليل استصحاب الحال من منظور لغوي حديث ، وسيتم التركيز على تقديم تصورين أوّلا، وهما : التصور الوصفي ، والتصور التحويلي ، ثمّ يستعمل على تقديم تصوّر تكاملي نفعي بناء ، يراعي القيمة الحقيقية للقواعد والأصول الثابتة في النّحو.ومنه فاستصحاب الحال وفق

(1)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ،ص374.

(2)- عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة ، المرجع السابق، ص 347.

المنظور أو التصوّر الوصفي يقف عند جهد عقلي تجريدي يخضع لمسألتي " الأصل والفرع " وهو إجبار للوصف الاستقرائي أن يمرّ في قنوات القياس الذي وضعه النحويون أنفسهم.[1]

أمّا المنظور التحويلي الذي يقدّمه تشومسكي في كتابه" التراكيب النحوية " Syntactic Structures ، الصادر عام 1957م ، يفترض وجود بنيتين في كلّ لغة: البنية العميقة Deep Structures ، والبنية السّطحية Surface Structures [2].والتمسك باستصحاب أصل الوضع من الأمور المهمّة التي قد تسهم في الوصول إلى قاعدة كلّية وتكون مطّردة فتشمل الجزئيات العامّة . ويمكن تسويغ التّمسّك بأصل الوضع واستصحاب هذا الحال أو ذاك ؛ بواسطة العقل والنقل ، وتعمل القوانين التحويلية على ترسيخ هذا الأمر ، وذلك بواسطة استصحاب الحال. ومنه فالتّصوّر التحويلي يتّفق في كثير من جوانبه مع ما جاء في النحو العربي فقوانين التحويل تعيدنا إلى مسائل ثابتة مثل : الأصل ، وتقويته ، وتوجيهه الوجهة التي تتوافق مع المرسل(المتكلّم) ، والنّظام اللّغوي العربي ، وهذا بناءً على ما تقدّم يحتاج إلى جهد استقرائي تصنيفي للمسموع ، و تفعيل القياس ، ثم الخروج بصيغة علمية تحمل طابع الاتساع و الاطراد و الشمول. [3]

(1)- جلال الدين السيوطي ،المرجع السابق ، ص 351.

(2)- عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 109.

(3)- جلال الدين السيوطي ،المرجع السابق ، ص 354،355.

وإنّ القوانين التحويلية التي يتم بواسطتها تحويل التراكيب الأساسية أو الباطني (deep structures) إلى التراكيب السّطحية أو الظاهرية(surface structures) أي أنّها تحوّل لنا تراكيب اللّغة العربية الأساسية إلى تراكيب ظاهرية.[1]

ومنه فالاستصحاب هو أصل الوضع؛ حيث قسم النحاة أصوات العربية على هذا الأساس إلى أصول وفروع ، ورأوا أنّ الأصل هو منطلق التحليل الذي تنسب إليه الفروع ، وكأنّهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعاً من الحدس النّفسي في سليقة المتكلّم العربي (الحدس مبدأ من مبادئ تشومسكي لمدرسته التوليدية التحويلية) إذ يجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصل فتحوّل مطالب الموقع والجوار(من إدغام وإخفاء إلخ) دون تحقيق الأصل ، فيتحقق الفرع آليًّا دون وعي من المتكلّم . وكان هذا الحدس بالأصل يربط في ذهن النّحاة بين الأصل و المعنى.[2]

وكذلك لم يقصر النّحاة كلامهم على « الوضع» وإنّما تكلّموا أيضاً عن« الواضع » وقصدوا به إمّا الله سبحانه وتعالى وإمّا العربي الأوّل الذي يفترض أنّه سخّر حكمته لوضع هذه اللّغة ولإجرائها على الأصول التي ترضاها لها...(مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً...). والجملة أيضاً عند النّحاة ركنان [3]: "المسند إليه" و "المسند" فأمّا في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند ، وأمّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند. وكلّ ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلاّ به وما عدا هذين الركنين ممّا تشمل عليها

(1)- محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الاردن ، عمان، طبعة 1999، ص92.

(2)- تمام حسان ، الأصول دراسة ابستومولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النحو _فقه اللّغة_البلاغة ،ص 110.

(3)- محمد علي الخولي ، المرجع السابق ، ص 114،115.

الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب الجملة. و منه هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية.

وقد عرض التحويليون لقضيّة الأصلية والفرعيّة في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ« ذات العلامة » marked ، وتلك التي بلا علامة Unmarked ، وقرّروا أنّ الألفاظ « غير المعلمة » هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال ، و أكثر« تجرّداً » ومن ثمّ أقرب إلى« البنية العميقة» ،فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلاً غير معلم (jump- love) بينما الماضي تلحقه علامة(ed): jumped ,loved والمفرد غير المعلم(boy- book) والجمع تلحقه علامة(S): boys-books ،وعليه فإنّ الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع.[1]

ومنه فإذا كانت الصّيغة المنجزة التي ينطق بها المتكلّم هي من باب الحاصل المنطوق، فإنّ الأصل هو من باب الافتراض، ولا يعني الافتراض هنا التخمين، مثلما يرى بعض علماء اللغة المحدثين وإنّما هو افتراضٌ له ما يقرُّه ويبيّن صحّته ، وذلك بالنّظر إلى آليات الاشتقاق وتوليد الصّيغ بعضها من بعض ، فقوانين التّحويل تعيدنا إلى مسائل ثابتة ؛ من الأصل ، وتقويته ، وتوجيهه الوجهة التي تتوافق مع المتكلّم.وهنا نجد بعض التوافق بين النّحو التوليدي والنحو العربي ، بالرّغم من اختلاف الخلفيات المعرفية وبيئة النّشأة.ومن أجل تصوّر تكاملي يُوَفِّقُ بين المنهجين الوصفي والتحويلي يبيّن كلاًّ من الباحثين عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة ، في بحث مشترك يقوم على مبدأ التوفيق

(1)- عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 144.

المذهبي إذ أنّهما يوفقان بين جميع الآراء المتعلّقة بدليل استصحاب الحال سعياً إلى تقديم تفسير لغوي علمي له يأخذ بعين الاعتبار النّظر بجدّية إلى تفسيره لا إلى إلغائه ؛ ومنه لابدّ من أن يقوم الأصل على الاستقراء المتكامل والشامل للشواهد التي تمثّل الكلام العربي عموماً ، شعره ونثره ولابدّ من الاحتجاج والاحتكام إلى لغة القرآن ومعانيه ، والحديث النبوي الشريف ، فيكون الاستقراء شاملاً دقيقاً.[1]

(1)- تمام حسان ، المرجع السابق ، ص 353.

خاتمـــة

وبعد أن بلغ هذا البحث المتواضع نهايته ، أصل إلى عرض ما أسفرت عليه الدراسة من نتائج وأفكار تكون خلاصة للفصلين ، فقد كانت المحاولة من خلال هذا البحث التطرّق إلى قضايا أصول النّحو التوليدي التي تضمنتها رسالة *لمع الأدلة * لابن الأنباري سعياً على الإجابة عن عدّة تساؤلات ، فكانت النتائج كالآتي:

- ✓ علم أصول النحو ثمرة مجهود العديد من النحويين مروراً بابن الأنباري.
- ✓ لم يضف ابن الأنباري لأدلة النحو دليلاً جديداً ، إنّما جمع أدلّة سابقيه إذ نجده قد أسقط الإجماع ، وابن جني أسقط استصحاب الحال في حين نجد أنّ ابن الانباري ضمّنها ثلاث أدلّة وهي : النقل ، القياس ، استصحاب الحال.
- ✓ فَصَل ابن الانباري في الاستقراء خاصّة أدلة الأصول ، ففي السّماع تحدث عن مصادره الثلاثة:*القرآن الكريم * الحديث الشريف*كلام العرب ، والاحتجاج بها ، أمّا القياس فقد أولى به الاهتمام وأخذ أجزاء الأدلة الأخرى ، حيث تطرّق إلى الحديث عن أركانه ركنًا ركنًا.
- ✓ استند ابن الأنباري في تناوله لقضايا أصول النّحو على مجموعة أقوال وآراء بعض النّحاة الذين سبقوه في الدراسة بالنحو وأصوله من البصريين حيث يذكر (البصريين والكوفيين).
- ✓ استطاع ابن الأنباري جمع شتات هذا العلم الذي قيل عنه أنّه كان منثوراً في الكتب، والملاحظ أنّه أضاف لهذا الشتات ما جعله يستقلّ بهيكله النّهائي ، بل كانت جهوده المرتكز الأساس لمن بعده كالسيوطي وغيره.
- ✓ نظرته الشاملة و الجادّة ، وسعة إطّلاعه على التراث النحوي العربي جعلته يصوغ بعض المبادئ على شكل قوانين.
- ✓ تكلّمه في معظم القضايا التي تم التوصّل إليها حديثاً كمستويات الدرس اللّساني الحديث وبعض تعريفاته الدقيقة التي تكاد تطابق ما توصّل إليه المعاصرون خاصة المدرسة التوليدية حيث وصلت إلى أبلغ الحدود شبهاً لها .

- ✓ الاختلافات الشديدة ؛ التمايز بين آراء سابقيه ، وحتى من جاء بعده من النحاة ، فهذا الكتاب يعدّ بحق موسوعة لغوية كاملة.
- ✓ وبالإضافة إلى طبيعة تناول ابن الأنباري للقضايا ،حيث يفرد للقضايا باباً خاصًا ظنًّا منه أنّها قد استوفت حقّها في الشرح والتحليل ، ثم يعاود الحديث عنها من جديد في أبواب أخرى كلّما سنحت له الفرصة لذلك ، الشيء الذي أجهد في عملية الفرز بين القضايا الأصولية.
- ✓ تميّز أسلوب عرض ابن الأنباري بأسلوب رياضي جميل شَهِدَ لهُ عدد من النّحاة وكتبوا عنه.
- ✓ سبق ابن الأنباري من جاء بعده في إعطاء قواعد توليدية فقط أنّها لم تُسم بنفس الاسم مع القواعد أو المبادئ التي أرساها الأمريكي تشومسكي.
- ✓ كان كتاب ابن الأنباري ذا طابع أصولي إلى حد كبير،أكثر من أي جانب فلم يستطع أن يخفي نزعته الأصولية ، ولا شغفه بهذا العلم.

و في الأخيـــــــــر إن وُفِّقَ هذا البحث فمن الله، وإن غير ذلك من النّفس والله الهادي إلى سواء السبيـــــــــــل.

قائمة المصادر

والمراجع

1 / المصادر والمراجع:

1) ابراهيم محمد ابراهيم محمد عثمان ، من المدارس الألسنية المدرسة التوليدية التحويلية،جامعة عمر المختار.

2) ابن الأنباري ، الاغراب في جدل الاعراب ، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ،المطبعة الجامعية السورية ، 1377 هـ/1957 م .

3) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، المجلد(6).

4) أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577هـ) ، لمع الأدلة ،حققه سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377 هـ/1957م.

5) أحمد المهدي المنصوري ، أسمهان الصالح ، النظرية التوليدية والتحويلية وتطبيقاتها على النّحو العربي.

6) أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللّغة التقابلي دراسة تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ، (د ط)، 1985 م .

7) أحمد مؤمن ،اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات بن عكنون ، الجزائر ، ط 2، 2005 م.

8) الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

9) بهنساوي حسام ، أهمية الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللّغوي الحديث(في مجالي :مفهوم اللغة والدراسات) ،مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر، 1413هـ /1994 م .

10) تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، 1420 هـ /2011 م.

11) التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ،دار الوعي للنشر والتوزيع ، الرويبة ،الجزائر، (د ط) ، 2008 م.

12) جلال الدين السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو ،قرأه وعلّق عليه د.محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الازرايطة ، 1436 هـ/ 2006 م.

13) جودة مبروك محمد ، الدرس النحوي عند ابن الانباري ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر، 1423 هـ /2002 م.

14) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق الدكتور حلمي خليل ،كلية الآداب، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية طبع ونشر وتوزيع ،الاسكندرية ، مصر،2011 م.

15) خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة العربية و تراكيبها ، منهج وتطبيق ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدّة ، السعودية ، ط1 ، 1404هـ /1984 م.

16) خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ،دار القصبة للنشر ، حيدرة ، الجزائر ، ط2 ، 2006 م.

17) شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط 1، 2004 م.

18) صلاح الدين صالح حسنين ، في لسانيات العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، 1432هـ /2011 م .

19) عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة ، استصحاب الحال في أصول النحو قراءة و رأي ، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب ، المجلد 7 ،العدد 3 ، 1432 هـ/2010 م .

20) عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،(د ط) ، 1979 م.

21) علي زوين ، منهج البحث اللّغوي بين التراث و علم اللّغة الحديث ، دار الشؤون العامة ، ط 1، 1986 م.

22) فاضل صالح السامرائي ، أبو البركات ابن الانباري ودراساته النحوية ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 1428 هـ /2007 م.

23) فرديناند دي سوسير ،محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1986 م.

24) الفيروزابادي (العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي) ، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3، 1400 هـ/ 2980 م.

25) مجيد عبد الحليم الماشطة ، اللغة العربية واللسانيات المعاصرة ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، ط 1، 1434 هـ/ 2013 م.

26) محمد أحمد نحلة ،أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1407هـ/1987م.

27) محمد الصغير بناني ، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة ، دار الحكمة ، الجزائر ، (د ط) ، 2001م.

28) محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1415هـ /1990 م.

29) محمد حماسة عبد اللّطيف ، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2006 م.

30) محمد سالم صالح ، أصول النحو العربي دراسة في فكر الأنباري ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1427 هـ / 2006 م.

31) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للّغة العربية ،دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان، ط 1999.

32) محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللّغة ، دار قباء للنشر والتوزيع ، (د ط) ، 1998م.

33) ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ،ط 2.

34) ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت،لبنان ، ط 2 ، 1406هـ /1986 م.

35) نادية رمضان النجار ، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ، مراجعة وتقديم د. عبده الراجحي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر.

36) نعمان بوقره ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، (د ط) ، 2006 م.

2/ الرسائل والمذكرات:

1) جميل ابراهيم علوش ، ابن الانباري وجهوده في النحو ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف ، بيروت ، اشراف الدكتور الأب ميشل ألار ، 1977 م.

2) حليمة كعلة ، حورية الصديقي وآخرون ، أصول النحو العربي عند السيوطي من خلال كتابه الاقتراح في علم أصول النحو ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الليسانس في اللّغة العربية ، إشراف أحمد الشايب عرباوي ، كلية الآداب واللغات ، المركز الجامعي بالوادي ، 1432هـ-1433هـ /2011-2012 م .

3) درويش أحمد ، التعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة ،اشراف د. مكي درار ، كلية الآداب ،اللغات والفنون ، قسم اللغة العربية وآدابها ، 2012/ 2013 م.

4) محمد بوعنان ، أصول النظرية التوليدية التحويلية والنحو العربي ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية وآدابها ،إشراف أ.د رمضان عبد التواب ، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في اللّغة العربية« شعبة اللغويات » ،1989م.

فهـــــــــــرس

المـوضوعـــات

- الشكر والعرفان
- مقدمة.....أ.ب.ج
- الفصل الأول: تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات

المبحث الأول : تشومسكي.....6

المطلب الأول: حياته.....7،6

المطلب الثاني: كتبه.....11-7

المطلب الثالث: توجيهاته.....11،12

المطلب الرابع: جهوده العلمية.....1312،

المبحث الثاني : النظرية التوليدية 13

المطلب الأول : تعريفها.....1413،

المطلب الثاني: سبب نشأتها..... 15

المطلب الثالث: موضوعها.....15 ، 16

المطلب الرابع : معالمها.....18-16

المطلب الخامس: مراحلها.....18_ 29

المبحث الثالث : أصول النظرية التوليدية 30

المطلب الأول: الفطرة اللغوية والأداء الكلامي.....30- 32

المطلب الثاني :الإبداعية والنحوية.....34-32

المطلب الثالث: الحدس وظاهرة الغموض.....34 ، 35

المطلب الرابع: البنية العميقة والبنية السطحية.....35_ 40

المطلب الخامس :التحويل.....40_43

المطلب السادس: النحو الشكلي والنحو العالمي.....43_46

_ الفصل الثاني : أصول النظرية التوليدية عند ابن الانباري في كتابه لمع الأدلة

تمهيد .....48، 49

المبحث الأول : النقل.....50

المطلب الأول : تعريفه.....50

المطلب الثاني : شروطه..... 51 ، 52

المطلب الثالث : أقسامه..... 52_ 54

المطلب الرابع: تطابقات النظرية التوليدية معه.....54 _ 62

المبحث الثاني : القياس.....62

المطلب الأول : تعريفه.....62_ 64

المطلب الثاني : أقسامه .....64_ 68

المطلب الثالث : تطابقات النظرية التوليدية معه.....68_ 78

المبحث الثالث : استصحاب الحال.....79

المطلب الأول : تعريفه .....79 _82

المطلب الثاني : قواعد الاستدلال باستصحاب الحال.....82_ 84

المطلب الثالث : تطابقات النظرية التوليدية معه..... 85_ 89

خاتمة.....91 92

- قائمة المصادر والمراجع.....94_97

فهرس الموضوعات.....99 101

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى المقـــارنة بين النظرية التوليدية الحديثة وبين الأصول النّظرية النحوية والكشف عن مدى تطابق هاته النّظرية في تراثنا العربي وكان ذلك بقراءة في كتاب"لمع الأدلة"لابن الأنباري ، حيث كـان موضوعاً واسعاً ومتشعباً ، فقد كان لهاته النظرية أثراً حميداً على النحو العربي لكثرة الشبه بينها وبينه. وكان هذا ما لمسته من خلال الدراسة فهو بحث يحتاج إلى كثير من الدراسات والجهد.

Résume du travail de recherche :

Le travail de recherche avait pour but, la comparaison entre la théorie moderne de renaissance et les origines de grammaire et également débrouiller cette théorie dans notre patrimoine arabe .tout cela était fait grâce à une lecture dans L'ouvrage " La brillance des preuves"(Lamaa el Adelaa) de écrivain (Iben Elanbari) .Il était une sujet vaste diversifie.

Une trace importante a laissé la théorie de renaissance sur la grammaire arabe car il existe une tel ressemblance entre tout les deux.

Leci ,était ce que j'ai touché à partir de ma petite recherche .mais ce travail demande encore plus de recherche et plus d'efforts.